الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: مالية ومحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

طويري صباح
مداني سماح سعدية

تحت عنوان:

واقع إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية

-دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية-

لجنة المناقشة:

د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
د. محمودي مليك	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د.	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

اللهم أغنـنا بالعلـم؛

وزينا بالحلـم؛

وأكرمنا بالتقوى؛

وجملنا بالعافية؛

اللهم انفعنا بما علمتنا؛

وعلمنا ما ينفعنا؛

وزدنا علـما.

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر والثناء لله العلي القدير على نعمه الظاهرة

والباطنة الذي بحمده تتم الصالحات وبحمده تم لنا هذا العمل.

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعنا إلا أن

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى: السيد الأستاذ الدكتور

"محمودي مليك" لقبوله الإشراف على هذا العمل ...

كما نتقدم بالشكر الموصول لجميع الأساتذة الذين أخذنا العلم منهم

ونشكر كل من سأهم من قريب أو بعيد في أنجاز هذه المذكرة

طويري صباح. . . . . .مداني سماح سعدية

إهـــــــــــداء

أشكرك ربي وأحمدك حمدا كثيرا يليق بجلالك وعظمة

سلطأنك ولفضلك وصلت إلى ما أنا عليه

أهدي هذا العمل امتواضع:

إلى "روح والدي الطاهرة" رحمه الله وأسكنه فسيح جناته..

إلى من عبدت لي دعواتها طريق النجاح "أمي الغالية"

إلى الزوج الكريم الذي ضحى وتحمل معي عناء ومشقة هذا البحث

إلى قرة عيني أولادي "هارون، شيماء، عمر، أميمة"

إلى كل أفراد عائلتي كبيرهم وصغيرهم

❖ إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى الأستاذ المشرف محمودي مليك شفاه الله ورزقه تمام الصحة والعافية

❖ طيويري صباح

إهـــــــــــداء

❖ إلى من قال فيهما سبحانه وتعالي:﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا

وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ قُلْ رَبِّ

ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾

(سورة الإسراء الآية 24)

إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان إلى أغلي ما في الوجود

أمـــي الحبيبة الغالية .

إلى من كأن سندا لنا في الحياة صاحب الفضل ومصدر الرعاية

إلى الذي لا يسعني إلا أن أقف أمامه احتراما وعرفانا وطاعة بعد الله والرسول وحبا أبي الغالي .

إلى إخوتي واخوتي الاعزاء

إلى كل أساتذة وعمال قسم العلوم التجارية

إلى دفعة 2022/2021

إلى كل من يعرفنا من قريب وبعيد.

❖ مدأني سماح سعدية

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول: عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية	
تمهيد:	06
المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية	07
المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية	07
المطلب الثاني: ماهية المخاطر التشغيلية	10
المطلب الثالث: المخاطر التي تنفرد بها المصارف الإسلامية	14
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية	17
المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر المصرفية	17
المطلب الثاني: مراحل وأساليب إدارة المخاطر المصرفية	19
المطلب الثالث: إدارة المخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل	21
المطلب الرابع: أدوات ومبادئ الممارسات السليمة	25
المبحث الثالث: نماذج قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية	28
المطلب الأول: نماذج إدارة المخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل	28
المطلب الثاني: نموذج **Edward Altman**	32
المطلب الثالث: نموذج **kida**	35
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية في إدارة المخاطر التشغيلية	
تمهيد	39

المبحث الأول: نظرة عامة حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في إدارة المخاطر	**40**
المطلب الأول: أهم إصلاحات النظام المصرفي الجزائري قبل قانون النقد والقرض	**40**
المطلب الثاني: إصلاح النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض	**42**
المطلب الثالث: إصلاحات النظام المصرفي بعد قانون النقد والقرض	**43**
المبحث الثاني: نظرة عامة حول البنوك محل الدراسة	**46**
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA	**46**
المطلب الثاني: تقديم مصرف السلام الجزائر	**47**
المبحث الثالث: تحليل بيانات القوائم المالية للبنوك محل الدراسة	**50**
المطلب الأول: أسلوب المؤشر الأساسي	**50**
المطلب الثاني: الأسلوب المعياري	**51**
المطلب الثالث: نموذج Edward Altman	**55**
المطلب الرابع: نموذج kida	**60**
خلاصة الفصل	**64**
الخاتمة	**66**
قائمة المصادر والمراجع	**71**
الملاحق	**76**
الملخص	**96**

قائمة الجـــداول
والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
01	توضيح معيار كفاية رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية وفق المنهاج الأساسي	30
02	معاملات **B** حسب نوع النشاط	31
03	يوضح متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيلية وفق أسلوب المؤشر الأساسي في bna	50
04	يوضح متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيلية وفق أسلوب المؤشر الأساسي في مصرف السلام	50
05	معيار كفاية رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية وفق الأسلوب المعياري في بنك bna	52
06	معيار كفاية رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية وفق الأسلوب المعياري في مصرف السلام	54
07	المقارنة بين أساليب قياس المخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية في البنوك محل الدراسة	55
08	كيفية حساب z لنموذج ALTMAN في بنك BNA	57
09	كيفية حساب z لنموذج ALTMAN في مصرف السلام	58
10	نموذج EDWARD ALTMAN للبنوك محل الدراسة	59
11	كيفية حساب Z لنموذج KIDA في بنك BNA	60
12	كيفية حساب Z لنموذج KIDA في مصرف السلام	62
13	ملخص لنتائج نماذج EDWARD و KIDA	63

الرقم	العـــــــــنوأن	الصفحة
(01)		
(02)		

مقدمـــــــــة

مقدمة:

شهد القطاع المصرفي في العقود الأخيرة تطورات كبيرة ناتجة عن العولمة الاقتصادية، كما سأهم التقدم التكنولوجي الحاصل في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي بتوفيره أدوات مالية جديدة، وابتكار خدمات مصرفية مستحدثة.

لكن بجانب استفادة البنوك من حجم التطور السريع في قطاع المصرفي، ظهرت بالمقابل تحديات من شأنها التقليل من حجم المكاسب، تتمثل في المخاطر التي تواجه العمل المصرفي لاسيما المخاطر التشغيلية الناتجة بالأساس عن أساليب الاحتيال أو زيادة في درجة الخطأ المهني داخل البنوك، أن هذا النوع من الخسائر الذي تتعرض له البنوك نتيجة المخاطر التشغيلية لا يؤثر فقط على أصل من أصولها الملموسة، بل ليتجاوز ذلك بتأثيرها على كل من سمعة البنك ومركزه التنافسي مع البنوك الأخرى وكذا عدم استمرارية نشاطه.

وعليه أصبح من الضروري على البنوك والمؤسسات المالية أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر والتحوط منها أو تخفيف من حدتها، وتزامنا مع هذه التطورات فقد أصدرت لجنة بازل اتفاقيتها الثانية والتي كأنت أهم بنودها اقتراح أساليب علمية مناسبة لتدنية المخاطر التشغيلية.

أصبح من الضروري اليوم على الجهاز المصرفي الجزائري، وبما أنه جزء لا يتجزأ من النظام المصرفي العالمي مسايرة التطورات العالمية والعمل بما جاء به من مقررات لجنة بازل الأن العمل بهذه المقررات يعتبر أداة رقابية لمواجهة المخاطر التي قد تواجه البنوك.

وعليه تسعى البنوك التجارية الجزائرية مثلها مثل معظم البنوك في دول العالم للالتزام بتطبيق القواعد والمقررات التي حددتها لجنة بازل، وذلك من خلال قيام بنك الجزائر بتهيئة البيئة الداخلية وفق الممارسات السليمة للعمل المصرفي، وذلك بإدخالها جملة من الإصلاحات مست المؤسسات المالية ولعل أبرزها إصلاحات قانون النقد والقرض.

أولاً: إشكالية البحث

وبناءً على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

"**ما هو واقع إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية؟**"

من أجل تبسيط إشكالية الدراسة قمنا بتجزئة السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية التالية:

- ماهي أنواع المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية؟
- هل تتوفر لدى البنوك التجارية الجزائرية أسس والمقومات اللازمة لتطبيق أساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية؟
- هل هناك اهتمام من جانب البنوك عينة الدارسة بتطبيق مبادئ الممارسات السلمية لإدارة المخاطر التشغيلية وفق لما جاء به اتفاقية بازل 2؟
- فيما تتمثل المنهجية التي توظفها البنوك محل الدراسة لإدارة المخاطر التشغيلية؟

- هل ساهمت إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في تهيئة البيئة المصرفية لتطبيق معايير لجنة بازل من طرف البنوك التجارية الجزائرية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

ولإجابة على هذه التساؤلات الفرعية يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تتعدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية تبعا لتعدد مصادرها.
- **الفرضية الثانية:** تتوفر لدى البنوك التجارية الجزائرية أسس ومقومات لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل(منهج المؤشر الأساسي، المنهج المعياري، ومنهج القياس المتقدم).
- **الفرضية الثالثة:** تهتم البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق المبادئ الخاصة بالإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية وفقا لما نصت عليه اتفاقية بازل 2.
- **الفرضية الرابعة:** كل البنوك التجارية الجزائرية التقليدية أو الإسلامية توظف منهجية واحدة لإدارة المخاطر التشغيلية والمتمثلة في منهج المؤشر الأساسي.
- **الفرضية الخامسة:** ساهمت إصلاحات بنك الجزائر في تهيئة البيئة المصرفية الجزائرية لتطبيق معايير لجنة بازل من طرف البنوك التجارية الجزائرية غير أنها غير كافية في ظل التحديات والأزمات المصرفية.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على احد المواضع الهامة التي شغلت فكر العديد من الباحثين، وهو موضوع إدارة المخاطر التشغيلية والتي تعتبر كإجراء وقائي من الازمات التي تمس المصارف.

تبرز أهمية الدراسة من خلال محاولتنا لتزويد الإدارة المصرفية الجزائرية بإطار اللازم حول إدارة المخاطر التشغيلية، وكيفية قياسها بغرض تقوية وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري ودعم استقراره.

رابعا: اهداف الدراسة

تهدف لهذه الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المخاطر المصرفية وكيفية ادارتها؛
- تقديم صورة شاملة عن المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك؛
- التعرف على مبادئ الممارسات السلمية في إدارة المخاطر التشغيلية؛
- تحديد أهم أساليب ومناهج القياس المستخدمة في إدارة المخاطر التشغيلية؛
- إبراز أهم إصلاحات التي مست المؤسسات المالية الجزائرية.

خامسا: دوافع اختيار الموضوع

- حداثة الموضوع وندرة الدراسات فيه سواء في ابراز مفاهيمه النظرية أو عند اسقاطها على الواقع العملي .
- الميول الشخصي للموضوع وارتباطه بالتخصص.
- التعرف على التطورات الحديثة في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.
- اثراء المكتبة بأبحاث متخصصة في مجال إدارة المخاطر التشغيلية.

سادسا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** لقد تم اختيار اثنان من البنوك التجارية الجزائرية وهي بنك الوطن الجزائري BNA.والاخر إسلامي والمتمثل في مصرف السلام الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على تحليل البيانات المالية وذلك باعتماد على القوائم المالية والتقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة خمسة السنوات 2016-2020 باعتبارها حدود زمنية.

سابعا: منهج الدراسة

في سبيل الإحاطة النظرية والتطبيقية الإشكالية الدراسة تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي

- **المنهج الوصفي:** وهو المنهج المناسب لوصف الاطار النظري للمخاطر المصرفية والمخاطر التشغيلية وكيفية إدارة هاته المخاطر.
- **المنهج التحليلي:** لتحليل واقع إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك الجزائرية باستخدام الأساليب الرياضية والكمية من خلال دراسة القوائم المالية للبنوك محل الدراسة.

ثامنا: الدراسات السابقة

تمت معالجة دراسات عديدة تهتم بالمخاطر وادارتها في دراسات وابحاث سابقة والدراسات الأقرب لموضوع البحث هي:

- **دراسة علي محبوب،** بعنوان: استخدام الهندسة المالية لحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية – ، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2020، هدفت هذه الدراسة الي تبيأن اثر المبادئ ولمعايير المعتمدة دوليا في إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى عينة من البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة من جهة، ودراسة ما مدى استخدام وتحكم العينة في استعمال أوات وتقنيات الهندسة المالية للتحوط والحد من هذه المخاطر من جهة أخرى.
- **دراسة خضراوي نعيمة،** بعنوان: إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية رسالة ماجستير، تخصص نقود و التمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2008-2009، حيث هدفت الدراسة إلى ابراز الفرق في إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية.

– **دراسة لعراف فائزة،** بعنوان: المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد07 جامعة المسيلة، الجزائر 2012، هدفت الدراسة الي التعرف على المخاطر التشغيلية وكيفية محاولة التمييز بينها وبين المخاطر الأخرى التي تواجه النظام المصرفي لهذه المخاطر، ومن بين أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة اعتبار أن مؤشر الأسلوب الأساسي يعتبر من الأساليب البسيطة مقارنة بالأساليب التي قدمتها لجنة بازل 2.

– **دراسة محريق عدنان،** بعنوان: أساليب قياس مخاطر التشغيل وفقا الاتفاق بازل 2، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي العدد08–المجلد03، هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر التشغيلية وأنوعها، وكذلك المبادئ التي تشكل الاطار العام للإدارة الفعالة ومراقبة المخاطر التشغيلية بإضافة الي كيفية حساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة هذا النوع من المخاطر.

تاسعا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أن دراسات السابقة تطرقت في دراسة العينة في البنوك التجارية على تقديم استبيانات تخص كيفية التعرض للمخاطر التشغيلية بينما سيتم التركيز في درستنا على تقديم تحليل حول مؤشرات القياس للمخاطر التشغيلية للبنوك عينة الدراسة والتي جاءت بها لجنة بازل ومؤشر Kidal ومؤشر الاستقرار والسلامة المالية Zscore لقياس المخاطر التشغيلية.

عاشرا: هيكل الدراسة

للإحاطة بالموضوع فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين مقسمة إلى مباحث ومطالب وخاتمة توضح أهم النتائج المتوصل اليها وبعض التوصيات والاقتراحات حيث جاء في:

– **الفصل الأول:** عموميات حول إدارة المخاطر تناولنا فيه ثلاث مباحث الأول بعنوان الاطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية بتركيز على المخاطر التشغيلية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية وبتركيز دائما على إدارة المخاطر التشغيلية مرورا بالمبحث الثالث والأخير في هذا الفصل والذي كأن تحت عنوان نماذج قياس المخاطر التشغيلية.

– **الفصل الثاني:** دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية تناولنا فيه ثلاث مباحث ،المبحث الأول تكلمنا فيه عن إصلاحات بنك الجزائر في إدارة المخاطر التشغيلية، اما المبحث الثاني فلقد تم فيه تقديم نظرة عامة حول البنوك محل الدراسة، وأخر مبحث كأن بعنوان أساليب وتحليل مؤشرات القياس للمخاطر التشغيلية في البنوك محل الدراسة.

الفصـــــل الأول

عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

تواجه البنوك العديد من المخاطر لدى ممارستها للأنشطة المصرفية ويتزايد مستوى هذه المخاطر، مع تزايد حدة المنافسة وزيادة حجم المعاملات المصرفية ودرجة التعقيد والتطور في أنشطتها والخدمات التي تقدمها، حيث أن البنوك لا تقبل المخاطر أيا كأن نوعها ولكنها تدبرها وإدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يوجهها البنك وتحديدها وتوصيفها بدقة، وأخذ الحيطة منها ووضع ضوابط والنظم كفيلة لموجهتها.

ونظرا لتصاعد المخاطر وبفعل تحولات هذه الأخيرة بدأ التفكير في البحث عن وسائل لمواجهة تلك المخاطر وتعتبر مخاطر التشغيل احدى أهم المخاطر المصرفية في ظل التطور التكنولوجي المستمر و الغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية حيث جاءت مقررات لجنة بازل 02 في عام 2001 و التي شكلت أضرار كبيرا في مجال الرقابة المصرفية و من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

-المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر المصرفية

-المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية

-المبحث الثالث: نماذج قياس التشغيلية في البنوك التجارية

المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر المصرفية

تعتبر المخاطر المصرفية جزء لا يتجزأ من النشاط المصرفي، خاصة مع التطور التكنولوجي وارتفاع حدة المنافسة وزيادة حجم المعاملات المصرفية أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة وسنحاول في هذا المبحث تبيان مفهوم المخاطر المصرفية وكذا أنواعها بالتركيز على المخاطر التشغيلية.

المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية

أولا: مفهوم المخاطر المصرفية

توجد عدة تعاريف للمخاطر البنكية سنتطرق إلى البعض منها:

1- تعريف الخطر:[1]

أ-**لغة:** كلمة مستوحاة من مصطلح لاتيني Resce و الذي يدل على اختلال التوازن وحدوث تغير غير متوقع مقارنة ما كأن منتظرا وبعبارة أخرى هو الانحراف عن المتوقع.

ب-اصطلاحا: هو الحدث الذي يحمل في جوانبه الربا وعدم اليقين المرفقات باحتمال وقوع النفع أو ضرر وقد تكون هذه الأخيرة بشكل جزئي أو خسارة كلية.

ومن هنا عرف الخطر على أنه: :احتمالية وقوع حدث في المستقبل مما يسبب خسارة أو ضرر مادي أو معنوي لمن وقع عليه".[2]

2- تعريف المخاطر:

حسب المفهوم العام ووفقا لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن: "فرصة حدوث لعائد خلافا للعائد المتوقع، أي بمعنى احتمال العائد الفعلي بصورة عكسية عما كأن متوقعا".

وفي تعريف أحد الكتاب هي: "الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة"، وعرفها أخر: "أنها ببساطة "احتمال الخسران".[3]

3- تعريف المخاطر المصرفية:

تعرف المخاطر البنكية أو المصرفية بأنها: "احتمالية التعرض لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها من قبل البنك، مما يؤدي الي تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".[1]

---

[1] محمودي مليك، إدارة المخاطر المالية (دروس موجهة للطلبة الماستر)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2021/2020،

[2] على محبوب، استخدام هندسة المالية لحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2020، ص 52.

[3] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية،2015، ص 207.

ثانيا: عوامل وأسباب ظهور المخاطر المصرفية

هناك عدة عوامل تمارس تأثيرها على المخاطر المصرفية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **التغيرات النظامية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول قيود تنظيمية على البنوك لتقليل من مخاطر المنافسة ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة.

- **تذبذب العوامل الخارجية:** أن التغيرات و التقلبات في اسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات، حيث أنها قد تحول أربحها إلى خسائر كما أنها تؤثر على خزينة البنك وذلك لأن البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة.[2]

- **التطورات التكنولوجية:** حيث أن العمليات التحول الكتروني للأصول وبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر الثورة المعلومات هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك لتعريف على المخاطر وقياسها وادارتها.[3]

- **المنافسة:** فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى قرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:[4]

***اتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية.

***اتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى.

***اتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك ز المؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

- التعهدات أو التزامات الطارئة، وهو ما يقصد به تعهد البنك بالقيام لعمل معين مستقبلا مقابل أجر يتقاضاه.[5]

- عدم الشفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الحالية.

- التغيرات الهيكلية التي شاهدتها الاسواق المصرفية ولمالية في السنوات الاخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الاموال.1

---

[1] على محبوب، مرجع نفسه، ص 52.

[2] حياة نجار، أدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2014/2013، ص50.

[3] خضراوي نعيمة، ادارة المخاطر البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود والتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، ص04.

[4] نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره.

[5] حياة نجار، مرجع سبق ذكره.

ثالثا: أنواع المخاطر المصرفية

1-المخاطر الائتمانية: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك ورأسماله بالوقت المناسب[2] كما يكون أن تنشأ بسبب عدم سداد لمبلغ القرض بالكامل وفي الموعد المحدد ونميز ثلاث أنواع:[3]

- **خطر عدم التسديد:** ينتج عن عدم قدرة أو عجز المقترض على تسديد كل أو جزء من دينه والفوائد التي ترتبط به، اما بسب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن.
- **خطر التجميد:** عندما تتجمد موارد البنك وتنخفض سيولة أصوله يشكل هذا التجميد خطرا على البنك لأن نقص السيولة قد يؤدي إلى اغلاقه إذا ما أقدم المودعون على المطالبة بأموالهم دفعة واحدة وينتج خطر التجميد عن وقوع خطر عدم التسديد بالدرجة الأولى.
- **خطر معدلات الفائدة:** عندما يجد البنك أنه مجبر لسد حاجياته من السيولة يقوم على استعمال المكشوف لدى البنك المركزي بمبالغ تفوق الحد الأدنى لإعادة الخضم وبالتالي يتعرض البنك لهذا الخطر، وترتفع اعباء الاستغلال وتنخفض مردوديته بسبب المنافسة، حيث يفضل الزبائن التعامل مع البنوك التي تقترح أسعار فائدة منخفضة.

2-مخاطر السيولة: عدم مقدرة البنك توقع طلبيات جديدة على القروض أو محسوبات الودائع وبالتالي يتعاظم هذا الخطر، تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات في الوقت المحدد. خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء، ويعتبر هذا الأمر أساسي للحفاظ علي سمعة البنك ولضمان استمراريته، وهناك ثلاثة وسائل رئيسية يقوم البنك بها للحفاظ على مستوى معين من السيولة:[4]

- الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسارة.
- سد الفجوة ما بين مصادر الاموال والتصفيات في المجموعة معينة من نشاطات البنك.

3-مخاطر السوق: هي الخسارة المحتملة الناجمة عن تقلبات اسعار السلع وأسعار الفائدة، اسعار الأوراق المالية اسعار الصرف.....الخ، وذلك بسبب التطورات والتغيرات المعاكسة فير المواتية لعوامل

---

[1] ريس عبد الحق وأخرون، دور البنوك الاجنبية في تمويل الاقتصاد و تقيم أدائها من حيث العائد و المخاطر، الطبعة الأولي مكتبة الوفاء القانونية، مصر،2014، ص 77.

[2] لعروسي قرين الزهرة، دور إدارة المخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 46.

[3] على محبوب، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[4] شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر البنكية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2016/2012، ص 269.

السوق وليست في صالح البنك. وبالتالي فإن مخاطر السوق هي مخاطر مركبة تنتج عن التقلبات العكسية لكل من:

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.

4- المخاطر التشغيلية: هي المخاطر الناتجة عن عدم سلامة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري والأنظمة والاحداث الخارجية،[1] وهذا النوع من المخاطر المصرفية هو موضوع دراستنا والذي سنتناوله في المطلب الثاني من المبحث الأول؟

المطلب التأني: ماهية المخاطر التشغيلية

أولا: تعريف المخاطر التشغيلية

عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيلية بأنها: "مخاطر الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والافراد والنظم أو تنشأ نتيجة الاحداث خارجية، وضمنت اللجنة في هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنها استبعدت المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة".[2]

كما يعرف البنك المركزي المصري المخاطر التشغيلية على أنها: "الخسائر الناجمة عن اخفاق أو عدم كفاية كل من الإجراءات الداخلية، العنصر البشري والأنظمة لدى البنوك".[3]

كما عرفها غنيم بأنها: "المخاطر التي تنشأ نتيجة التغيرات في معارف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة".[4]

ومما سبق ذكره يمكن تعريف المخاطر التشغيلية البنكية بأنها: "احتمال انحراف العائد البنكي، نتيجة تعرض البنك إلى خسائر مالية بسبب الاخطاء أو أساليب الاحتمال المهنية أو فشل في الأنظمة التشغيلية".

---

[1] شقيري نوري موسى واخرون، مرجع سبق ذكره، ص277.

[2] فائزة لعراف، المداخل الحديثة لقياس وادارة المخاطر التشغيلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 7، 2012، ص188.

[3] فخاري فارق، سعيدي يحي، تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الاعمال البنكية وفقا لقرارات لجنة بازل الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 129.

[4] أحمد غنيم، الازمات المصرفية والمالية الاسباب الناتجة العلاج، القاهرة، 2005، ص82.

ثانيا: خصائص المخاطر التشغيلية.

للمخاطر التشغيلية عدة خصائص يمكن ايجازها في النقاط التالية:[1]

- **الخطر التشغيلي منتشر في كل مكان:** وهذا ما يعني أن كل النشاطات البنكية تكتنفها مخاطر تشغيلية فضلا عن المخاطر المتصلة بالنشاط البنكي.

- **الخطر التشغيلي مستقر:** وهو خطر غير ظاهر ولا يمكن ملاحظته مباشرة، فالخسائر الكبيرة أو حالات الافلاس المسجلة هي في اغلب الأحيان عبارة عن تركيبة مشتركة بين خطر القرض أو خطر السوق والخطر التشغيلي.

- **الخطر التشغيلي الداخلي:** بمعنى أنه يحدث داخل البنك في ظروف خاصة وبيئة خاصة، فهو اذن خطر تحت الرقابة المباشرة للبنك على عكس مخاطر القرض والسوق اللذان يمكن أن يكون خارجين، أي يرجعان لأسباب خارجية (مثل افلاس أحد العملاء)، بعيدة عن نطاق الاشراف والرقابة المباشرة للبنك.

- **الخطر التشغيلي لا يمكن تجنبه:** فبعدما كأن ينظر للخسائر الناتجة عن عجز أو قصور في النظام الرقابة على أنها خسائر غير مقبولة لأنه يمكن تفاديها والتحكم فيها، أصبحت مؤخرا خسائر لا مفر منها بل يجب التعايش معها والتكيف معها من خلال اخضاعها للقياس ووضع حد لها.

ثالثا: أنواع المخاطر التشغيلية وعوامل نشأتها.

1- أنواع المخاطر التشغيلية

ترى لجنة بازل أن هذه المخاطر تعبر له عدة معاني في الصناعة المصرفية وعلى ذلك فأن البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص لها، ويمكن تحديد أنواع هذه المخاطر كما يلي:[2]

- **الاحتلال المالي واختلاس والجرائم الناجمة عن الفساد خصم الموظفين:** يعتبر الاختلاس من أكثر الصور للاحتلال شيوعا بين العاملين في البنك، وتمثل غالبية الخسائر التي تتعرض لها البنوك نتيجة لحالات الاختلاس من الاموال المودعة بالبنوك من بين خسائر البنوك كأنت بسبب عدم أمانة الموظفين. في دراسة اعتمدت مراجعة لخمس سنوات في عدد من البنوك العالمية. تبين أن ما نسبته 50 % من حالات اختلاس قام بها مديرون، وأن ما نسبته 85% من خسائر البنوك كأنت بسبب عدم أمانة الموظفون.

[1] فخاري فارق، سعيدي يحي، مرجع نفسه، ص 129.

[2] محبوب على، سنوسى علي، إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية مصرف السلام نموذجا، مجلة الدراسات والابحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، العدد4، اكتوبر 2019، ص 403،404.

- **مخاطر ناجمة عن أخطاء بشرية للموظفين:** قد تكون غير مقصودة ولكن نتيجة الإهمال أو عدم الخبرة، وتتعرض لها بالخصوص المصارف الإسلامية لهذا النوع نتيجة لنقص الكوادر والخبرات والمؤسسات التي تعني تدريب وتطوير المهارات لكوادر البشرية اللازمة للمصارف وخاصة في واقع توسعها السريع.

- **مخاطر التزوير:** وتشمل تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدمها. وتقدر احدى الدراسات إحصائية أن جرائم التزوير تشكل من 10-18% من أسباب خسارة البنوك.

-**تزيف العملات:** قدرت احدى الجهات الأمريكية المسؤولية أن كمية العملات النقدية المزورة من عملة الدولار والمتداولة خارج الو.م.أ والتي لا يتمكن أي خبير من كشف تزويرها بحدود البليون دولار. والذي يبين حجم هذه المشكلة.

- **السرقة والسطو:** هناك علاقة ارتباط طردية بين الزيادة في حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها وبين زيادة جرائم السرقة والسطو، كما توجد علاقة ارتباط عكسية بين زيادة استخدام معايير السلامة الأمنية لدى البنوك وجرائم السرقة[1].

- **المخاطر الناتجة عن الجرائم الالكترونية:** وخاصة بعد التوسع في استخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية و تشمل بطاقات الائتمان، ونقاط البيع بالبطاقات، واستخدام الأنترنت، والهاتف و الجوال، وكذلك ناجمة عن تبادل المعلومات الكترونيا.

- **المخاطر الناتجة عن أخطاء أو عدم كفاية في برامج التقنية المستخدمة في المصارف.**

- **المخاطر القانونية:** حيث تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم الالتزام بالقوانين أو القواعد، ونستطيع توقع احتمالات عدد من المخاطر القانونية منها:

  - المخاطر الناجمة عن الأخطاء في المستندات أو العقود أو التوثيق؛
  - المخاطر الناجمة عن الفساد وعدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساده؛
  - المخاطر الناتجة عن التأخر في اتخاذ بعض الإجراءات القانونية في المواعيد المحددة؛
  - المخاطر الناجمة عن مخالفة بعض قوانين مكافحة غسيل الأموال أو مكافحة الإرهاب وكذا القوانين المقيدة لتحويل العملات والعملات الالكترونية أو تداول العملات.

[1] عائشة بوقلمينة، سليمان بلعور، واقع مخاطر التشغيل بالبنوك مع الاشارة الي حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 07، الجزائر، 2017، ص 224.

حيث تغير المصارف الإسلامية أكثر عرضة لهذه المخاطر نظرا لتعدد العقود واعتمادها على صيغ مختلفة لكلمنها شروطها واجراءاتها الخاصة.

- **المخاطر السياسية:** في ظل العولمة والسيطرة الأحادية تقريب على العالم وعلى المنظمات الدولية ومن ذلك القرارات الصادرة عن بعض الدول الكبرى أو عن مجلس الامن أو المنظمات الدولية الأخرى بالحصار الاقتصادي أو المقاطعة لدولة ما أو مؤسسة بذاتها.

2-العوامل نشأة المخاطر التشغيلية[1]

- عدم التحكم بالتقنيات الالية المستخدمة في المجال المصرفي من نشأة أن يحول مخاطر أخطاء المعالجات اليدوية للبيانات إلى اعطال في نظام الكمبيوتر.

- مخاطر عمليات الاحتيال الخارجية واختراق أنظمة الكمبيوتر في ظل تنامي التجارة الالكترونية.

- عمليات الاندماج الكبرى وإعادة النظر في عمليات الدمج والتحالف تشكل اختبار لقدرة أنظمة الجديدة أو الأنظمة المتكاملة حديثا على الاستمرار.

- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من قبل أطراف خارجية والمشاركة في أنظمة المقايضة والتسويات يفرض على البنوك ضرورة المحافظة علي نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الاحتياطي (Back-up systems) في اطار اعتماد البوك على الوسائل المختلفة لتخفيض حدة التعرض لمخاطر الائتمان والسوق من خلال الضمانات والمشتقات المالية أو الاسناد الخارجي أو التوريق (تحويل الموجودات إلى سندات (Secutitization) فأن البنوك قد تواجه مخاطر جديدة ناتجة عن استخدام هذه الوسائل.

الشكل رقم01: نشأة المخاطر التشغيلية في البنوك

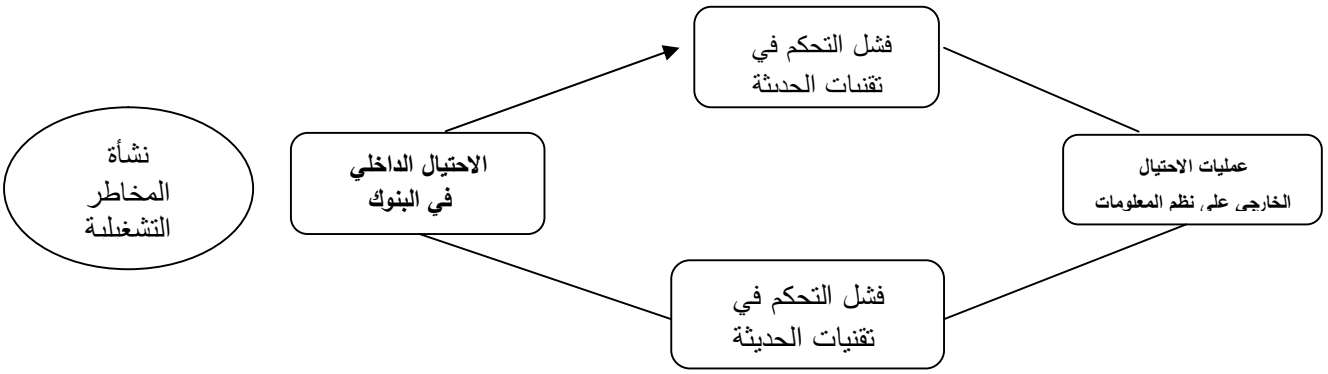

المصدر : من إعداد الطالبتان اعتماد على فخاري فاروق، سعدي يحي مرجع سبق ذكره، ص130.

[1] محريق عدنان، أساليب قياس مخاطر التشغيل وفقا لاتفاق بازل 2، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي-العدد8-المجلد3ص172/173

المطلب الثالث: مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية

تعد المخاطر التشغيلية من أكبر أنواع المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية بحيث تعتبر الطرف المتاحة لتحديد وإدارة المخاطر، التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية ومن أهم المخاطر التشغيلية التي تتميز بها المصارف الإسلامية إلى:[1]

أولا: المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية

1. **مخاطر السمعة:** أن الخسائر الناتجة عن عدم توافق المنتجات المالية مع الشريعة الإسلامية أو أي اخلال بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى الاضرار بسمعة المصرف وبالتالي فقدان ثقة العملاء، ويؤدي كذلك إلى تواجد الطلب على التحويل والخدمات المالية الإسلامية.
2. **مخاطر عدم الالتزام بالشريعة:** هي احتمالية وقوع ما يؤدي بالضرر من جانب المنتجات أو العقود المرتبطة بها والذي يمس بالناحية الشرعية.
3. **مخاطر الدخل الحلال والدخل الحرام:** تنشأ هذه المخاطر في البنوك التقليدية التي لها نوافذ إسلامية أو تملك فروعا إسلامية، فإذا لم يكن هناك رقابة صارمة لمنع الخلط بين المال الناشئ من حلال والمال الاخر الناشئ من عمليات الفائدة والذي ينشأ هذا الخلط في بداية أنشاء الفرع الإسلامي إذا لم يتم التحري في البداية من هيئة رقابية شرعية.
4. **المخاطر القانونية:** تنشأ هذه المخاطر بسبب عدم التقيد بالقوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية (مثل البنوك الإسلامية) والذي يعرض المصرف الإسلامي إلى غرامات أو عقوبات وربما مخاطر السمعة التي تؤثر على نشاط المصرف بشكل عام.

ثانيا: مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامي

1. **مخاطر التمويل بالمضاربة:** وتعتبر من أهم صيغ التمويل الإسلامي وذلك كونها بعيدة عن شبهة الربا، كما أنها عملية استثمارية ذات ربحية كبيرة للطرفين، إلا أن ذلك لم يدفع المصارف الإسلامية من الاعتماد عليها الا قليل وهذا يعود إلى تهدد مخاطرها منها مخاطر عجز السيولة وخطر الصرف إذا تم التعامل بالعملة الأجنبية.

[1] على محبوب، مرجع سبق ذكره، ص ....

2. **مخاطر التمويل بالمرابحة:** تكاد عملية المراجعة تكون النشاط الرئيسي للاستثمار بالبنوك الإسلامية، إذا بلغت في بعض المصارف 90%، وأن التمويل بالمراجعة لا يخلو من المخاطر التي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

- تعرض أموال المصرف للخطر في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري على سبيل المثال إذا كأن التنفيذ على هذه الضمانات يحتاج إلى مدة طويلة تصل لأكثر من سنة في بعض الأحيان وهذا يعني أن المصرف يفقد عائدا على هذه الأموال طيلة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حتى يتم تحصيل حقوق المصرف.
- **ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة ففي بيوع المرابحة للأمر بالشراء:** يتم تحصيل نسبة المرابحة وتضاف إلى رأس المال (التمويل)، ويتم تسديد المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقا، وكما هو معروف قيمة العقد ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد ام تأجير على عكس مما هو مطبق.
- **تحمل البنك المسؤولية اتجاه البضاعة:** سواء المشترات أو غير ذلك فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي ستشتريها للعميل وحيازتها، ومن ثم التنازل للعميل فإن ما حصل أن حدث موانع تحول دون تحول ملكية السلعة للعميل، فتبقي ملكيتها للمصرف الذي قد لا يستطيع أن يبيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمتها.
- هناك من العملاء يرون أنه لا يوجد فرق بينهما وبين التعامل مع البنوك التقليدية إلا الاسم والذي يعرض تلك المصارف إلى سحب المتعاملين ودائعهم وعدم التعامل مع المصرف الإسلامي.[2]

3. **مخاطر التمويل بالمشاركة:** تتمثل في احتمال فقدان رأس المال ذاته، فمؤسسة التمويل الإسلامية تدخل كمساهم أو شريك يقدم حصته في رأس مال الشركة يقدم حصته مقابل عدد من الأسهم، وتنتقل ملكية الحصة إلى الشركة ويقتصر حتى المؤسسة على نصيب محتمل في الربح أو الخسارة، بحيث تشترط بعض الدول. في قوانينها أن تكون رأس مال الشركات المنشأة على أرضها وبعملتها الوطنية، ففي هتين الحالتين تتعرض المصارف الإسلامية المشاركة في التمويل

[1]– غائب عوض الرفاعي، فيصل صادق، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 18.16 أفريل 2007، ص 16.

[2]– محمد سليمان الأشقر، بحوث فقهية في قضايا معاصرة، دار النفائس، الطبعة الأولي، عمان، الأردن، 1998، ص 130.

إلى تقلبات في سعر الصرف من ناحية، ولعدم سهولة تحويل استثماراتها إلى الخارج عند نهاية المدة من ناحية الأخرى، ويخضع لهذين الخطرين كل من أصل مبلغ الاستثمار وعوائده[1].

4. مخاطر التمويل بالإجارة

هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:[2]

- **مخاطر تسويقية:** وتتمثل في شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل البنك يحتاج إلى جملة تسويقية منظمة من قبل البنك لجذب أنتباه العملاء للتعاون مع البنك في هذا الشأن، لذلك لابد من الاخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات والا تعرض البنك إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال.
- **مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة:** ويعني عدم دفع الأجرة بانتظام، تعطيل رأس المال العامل للبنك سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.
- **مخاطر التغيرات في التكنولوجيا:** وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي الأمر الذي يستوجب أن يتم اختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعرض البنك لمخاطر كبيرة.

5. **مخاطر التمويل بالاستصناع:** أن التمويل المصرف بعقد استصناع، فأن رأسماله يتعرض لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الاخر وهذه تشمل الاتي[3]:

أ. مخاطر الطرف الاخر: تشبه مخاطر عقد السلم والتي تواجهها المصارف والخاصة بتسليم السلع المبادلة استصناعا حيث يمكن أن يفشل الطرف الاخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة غير أن سلعة موضع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت السيطرة من قل العميل واقل تعرضا للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة في عقد التسليم.

ب. مخاطر العجز عن السداد: بمعني فشل المشترى في السداد بالكامل في الموعد المتفق علية.

ج. اذا اعتبر عقد استصناع عقد جائز غير ملزم وفق بعض الآراء الفقهية وفق.

د. د تكون هنالك مخاوف الطرف الاخر الذي يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه.

---

[1]- غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضة، مرجع نفسه، ص 17.

[2]- المرجع نفسه، ص 17.

[3] حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل مراد، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد63، العدد05، سوريا، 2014، ص 380،379.

المبحث الثاني: إطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية

أصبح موضوع ادارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص يحظى بتركيز كبير واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص من المصرفين والسلطات النقدية، من أجل صياغة ورسم الاستراتيجيات خاصة لدراسة هذه الظاهرة والتحكم فيها من خلال نظم إدارة المخاطر.

المطلب الأول: ماهية ادارة المخاطر المصرفية

أولا: مفهوم ادارة المخاطر المصرفية

1. تعريف ادارة المخاطر المصرفية

تعريف الأول: عبارة عن منهج أو مدخل علمي لتعامل مع مخاطر البحثية عن طريق توقيع الخسائر العارضة المتحملة وتنظم وتنفذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو أثر مالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.[1]

تعريف الثاني: عرفها (pliska et botgsorf) بأنها مجموعة الأنشطة الخاصة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة لموارد المنطقة من اجل تخفيف الآثار المحتملة للمخاطر التي تتعرض لها ذلك الموارد.[2]

ومنه نستخلص أن إدارة المخاطر المصرفية هي تلك العملية التي يتم من حلالها تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها واعداد استراتيجية لسيطرة عليها.

2. أهمية ادارة المخاطر المصرفية

تشمل أهمية ادارة المخاطر المصرفية فيما يلي:

أ. **أداة لتنفيذ الاستراتيجية:** تزويد ادارة المخاطر البنكية بنظر عامة أفضل للمستقبل فبدون إدارة لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية.

ب. **تنمية الميزة التنافسية:** التعرف علي المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الاسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي اداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة، ذلك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية و المستقبلية.

ج. **قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات:** بحيث يتم مساعدة المصرف على حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات بازل.

[1]– طارق عبد العال حماد، إدارة مخاطر الافراد إدارات شركات بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2008، ص20.

[2]– فهمي مصطفي الشح، التحليل المالي، الطبعة الأولي، بدون نشر، رام لله فلسطين، 2008، صر123.

د. **أداة الاتخاذ القرار:** أن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، معرفة الخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

ثانيا: مبادئ وأهداف ادارة المخاطر المصرفية

1. مبادى إدارة المخاطر المصرفية

أن نجاح عملية ادارة المخاطر في أي بنك يستوجب التزام بمجموعة من المبادئ أهمها:[1]

أ. أن يكون لدى كل البنك لجنة مستقلة تسمى لجنة ادارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة المختصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ كل السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛

ب. استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمأن ملائمة؛

ج. تقيم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ لقياس المخاطر والربحية؛

د. وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر؛

هـ. تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي.

2. أهداف ادارة لخاطر المصرفية[2]

أ. المحافظة على الاصول الموجودات لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.

ب. إحكام الرقابة والسيطرة على مخاطر الأنشطة أو الاعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

ج. تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع المستويات.

د. العمل على الحد من الخسائر لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

هـ. إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع تحديد اية مخاطر.

[1]– محمودي مليك، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2018، العدد 02، المجلد 11، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص251.

[2] زناقي البشير ومعارفي محمد، أثر اليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، درأسة استطلاعية بفرع البنوك العاملة بعين تموشنت مجلة البديل الاستراتيجي. 2018، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، ص 341.

و. حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الرباح رغم أي خسائر عارضة.

ز. استخدام ادارة المخاطر كسلاح تنافسي[1].

المطلب الثاني: مراحل وأساليب ادارة المخاطر المصرفية

أولا: مراحل ادارة المخاطر المصرفية

تقوم عملية ادارة المخاطر المصرفية على خمس خطوات اساسية هي كآتي[2]:

1. **تعريف المخاطر**: وهي الخطوة الأساسية الأولي للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.
2. **تحليل المخاطر**: ويتم فيها تصنيف المخاطر والوقوف على مصدرها الاصلية.
3. **تقييم المخاطر**: ويقصد بها تحديد عنصري المخاطر المتمثلين في الاثار التي يحدثها كل خطر واحتمال حدوث كل خطر.
4. **التحكم في المخاطر**: وفيها يتم تحديد الطرق التي تستخدم لتقليل احتمالية الخطر واثاره.
5. **المتابعة الدورية**: وتتم لاكتشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في المخاطر السابقة.

الشكل 02: عملية إدارة المخاطر

عملية إدارة المخاطر

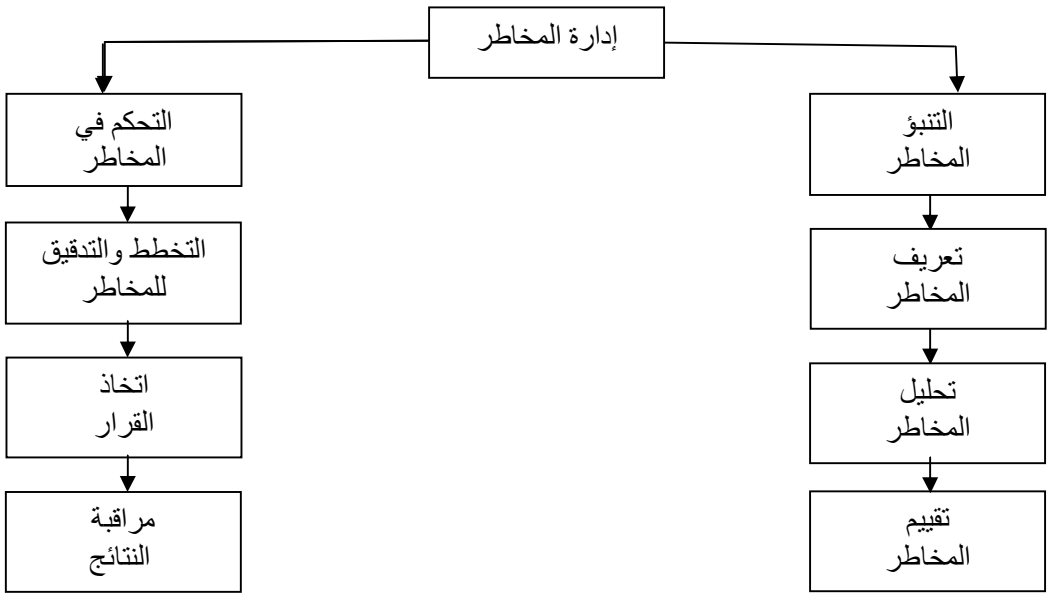

المصدر: من اعداد الطالبتان

[1]– محمد احمد النسي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولي،، دون دار نشر، 2012، ص57.

[2]– ايمن بن سيراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص114.

من حيث الشكل أعلاه يتضح أن عملية ادارة المخاطر تتم بتطبيق مجموعة من خطوات تبدا بالتنبؤ بالمخاطر من خلال التعرف على المخاطر المحيطة بالعمل ومن ثم تحليلها بتصنيفها و الوقوف على مصادرها الرئيسية وكذا تقييم المخاطر و تحديد الأولوية حسب أهمية تم تأتي خطوة السيطرة على المخاطر والتحكم فيها المتمثلة في التخطيط الدقيق لها واتخاذ القرار المناسب مع مراقبة النتائج.

ثانيا: أساليب ادارة المخاطر المصرفية.

هناك ثلاث أساليب لتعامل مع المخاطر وهي:

1. **تجنب المخاطر:** يرفض الفرد أو (المؤسسة) أحيانا قبول خطر معين وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسائر معينة مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري اقل خطوة وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع عن منح القروض المرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الاجل لتجنب مخاطر اسعار الفائدة[1].

ولكن تبني أسلوب تجنب المخاطر سيؤدي إلى خسارة الارباح المتأتية من هذه العملية المصرفية وبمعني اخر أن المصرف اختار استراتيجية تحوطيه، لكنه اختار عدم المخاطر مقابل خسارته للعائد المتقوقع من العملية المصرفية بتجنبه المخاطر إذا لم يكن قادر على تحملها، أو إذا كأن تجنب المخاطر اقل من تكلفة ادارتها.

2. **قبول المخاطر:** أن استراتيجية قبول المخاطر تهدف إلى الحصول على العائد المتوفر اذا ما كأن العائد المتوقع اكبر من المخاطر المتوقعة أو إمكانية المصرف تحمل المخاطر المتوقعة وقدرة ادارة المصرف على ادارة المخاطر بشكل مناسب.
3. **تحويل المخاطر:** وتعني نقل الخسارة إلى الطرف ثاني عن طريق تحمل تكلفة ذلك من خلال التأمين أو الكفالات الحكومية أو الحصول على ضماناتها.

[1] بن علي بلعزو، استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات، مجلة الباحث، العدد07، 2009، 2010، جامعة الشلف، الجزائر، ص 335.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر التشغيلية وفقا للمقررات لجنة بازل.

أن التحكم في المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها بتوقف على حسن ادارتها وهوما يستدعي تجديد مبادئها وادواتها وأساليبها.

أولا: ادارة المخاطر التشغيلية وفقا لجنة بازل II

1- مضمون واهداف اتفاقية بازلII

أ. مضمون بازل II

عند اصدار اتفاقية بازل الثانية تمتد المحافظة على العديد من العناصر الخاصة باتفاقية بازل الأولى الصادرة سنة 1988 كإلزامية التقيد بمؤشر الملاءة والمقدر ب 08 %على الأقل وكذلك الأمر بالنسبة لتعديلات 1996و المتعلقة بقياس مخاطر السوق، أما فيما يخص الإضافات التي جاءت بها الاتفاقية الثانية للجنة بازل فتمثل في[1]:

1. ادخال متطلبات رأس المال متعلقة بالمخاطر التشغيلية؛
2. إمكانية استعمال نماذج داخلية لقياس مخاطر القروض؛
3. ادخال دعامة ثانية تحدد وتعرف المبادئ الأساسية للرقابة الاحترازية؛
4. ادخال الدعامة ثالثة تتمثل في انضباط السوق؛

ب.أهداف اتفاقية بازل II

أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال في السوق يجب أن يتماشى مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العاملة وبالتالي فأن لجنة بازل تسعى إلى وضع إطار جديد لكافة رأس مال، بحيث يركز على الاهداف الرقابية التالية:[2]

1. الاستمرار في تعزيز وسلامة النظام المالي؛
2. الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛
3. تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر؛
4. التركيز على المصارف الناشطة عالميا؛

[1]- زيد ايمن، محاضرات في مقياس الاستراتيجية المالية وحوكمة البنوك، موجهة لطلبة ماستر02 ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2021.2022، ص 74.

[2] - على محبوب، مرجع سابق، ص 75-74.

5. إدراج العديد من المخاطر لم تكن متضمنة من قبل وايجاد نماذج اختيار جديدة اكثر ملائمة لتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها.[1]

2- الدعائم الأساسية لبازل 02

ركزت اتفاقية بازل 02 على ثلاثة دعائم أساسية:

أ. متطلبات الدنيا لرأس المال:

تتمثل هذه المتطلبات في الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل وقد لخص هذا المبدأ بالمعادلة التالية:

$$\text{Baseliiratio:=} \quad \frac{\text{Tier1+ Tier2+ Tier3}}{\text{RWA+12.5×CMR+2.5× COR}}$$

حيث:

Tier1 : الشريحة الأولي وهي رأس مال الأساسي؛

Tier2: الشريحة الثانية وهي رأس مال التكميلي؛

Tier3: الشريحة الثالثة وهي القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق؛

RWA : الاصول المرجعة بالمخاطر الائتمان؛

CMR : رأس مال اللازم لتغطية مخاطر السوق؛

COR :رأس مال اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل.[2]

أو عند حساب شبه رأس المال، سيتم تحديد إجمالي المخاطر أو المقام عن طريق ضرب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل في 12.5 ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل الثأنية بالصيغة التالية:

$$\textbf{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\textbf{رأس المال النظامي}}{\text{مخاطر الائتمان+ السوقية + المخاطر التشغيلية}} \geq 08\ \%$$

ب. **المراجعة الرقابية:** وتقوم على مجموعة من المبادئ التي تولد حاجة المصارف إلى تقيم كفاية رأس المال مقارنة بالمخاطر إلى جانب أهمية قيام المراقبين لمراجعة هذا التقييم حينما تقتضي الحاجة وادخلت بازل 02 تعديلات على اختبار الضغط Stresstestiing، والذي يستخدم نتائجه للتأكد من كفاية ما تملكه

[1]- سمير الخطيب، قياس وادارة المخاطر بالبنوك منشأة المعارف، الطبعة02، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 38.

[2]- فائزة لعراق، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، مع اشارة الازمة الاقتصادية سنة2008، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 105.

المصارف من رؤوس الأموال، وأيضا على مراجعة المصارف لمخاطرة التركيز وكيفية التعامل مع المخاطر الناتجة عن استخدام الضمانات و المشتقات الخاصة بالعمليات التوريق وإعادة التوريق الائتمانية، كما استخدمت أسلوب رقابة جديد يساعد المصارف على التنبؤ بالمخاطر[1].

ت. يقصد بانضباط السوق توفر المعلومات المالية وغير المالية الدقيقة وفي أونها والتي تمكن مختلف المشاركين في الصناعة المصرفية من اجراء تقييمات صحيحة لأنشطة البنوك.

وهذا يعني زيادة شفافية وافصاح البنوك في نشر المعلومات عن هيكل كفاية رأس المال وتعرضات المخاطر باعتبار أن السوق هو الرقيب على اداء البنك منحت هذه الاتفاقية البنوك حرية اختيار المناهج فكل واحد حسب حجمه وكذا قدرته على التعامل مع المخاطر وأصبحت الصيغة الجديدة لحساب كفاية رأس مال بالشكل التالي:

$$\text{اجمالي رأس المال} = \frac{\text{الشريحة 1 + الشريحة 2+ الشريحة 3}}{\text{مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 08\ \%$$

ثانيا: ادارة المخاطر التشغيلية وفق لجنة بازل III

1. نشأة بازل III وأهم تعديلاتها

أ. نشأة بازل III

بعد الأزمة المالية التي عاشها العالم خلال عام 2008، والذي كان المتسبب الرئيسي فيها البنوك والمؤسسات المالية كان لا بد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك، فقامت لجنة بازل بدراسة مقررات لجنة بازل II وذلك بهدف تعديلها وإعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة المالية، فخرجت لجنة بازل بمقررات جديدة أطلقت عليها بازلIII، وبالرغم من تسميتها باتفاقية بازلIII ، إلا أنها لم تلغ اتفاقية بازلII، ولكنها عدلت في مكونتها نسبة كفاية رأس المال وأضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة وبسبب الأثر الكبير لهذه التعديلات والمعايير الجديدة على البنوك فقد اتاحت بازلIII فترة زمنية تمتد من عام 2012 لغاية عام 2019 للالتزام بمقررات بازلIII. [2]

[1]– عبد السلام محمد خميس، محمد عبد الوهاب، الغزاوي، نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية، نظرية تحليلية استطلاعية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولي، 2014، ص 32.

[2]– فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2012، ص 01.

ب. **تعديلات التي طرت على بازل III**

- إلزام البنوك باحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظة بها ويعادل 4.5 % بزيادة عن نسبة الحالية والمقدرة 2% وفق اتفاقية بازل**II** ؛
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث اضعاف ليبلغ نسبته 7%؛
- رفع معدل المستوى الأول الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال؛
- أن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5%وتركز الإصلاحات المقترحة على جودة رأس المال؛
- تشمل هذه الحزمة من اصلاحات أيضا اعتماد مقايس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين.

2. محاور اتفاقية بازل III

تتضمن بازل **III** على العناصر متفق عليها بين اعضاء اللجنة والتي يطلق عليها بالدعائم الأساسية لبازل 03 وهي كتالي:

- التحسين في نوعية قاعدة رأس المال؛
- السيولة وتبني مؤشرات الرافعة المالية كمقياس داعم للأساليب قياس المخاطر وفق المقررات بازل 2.
- ضرورة التزام البنوك باختبارات الضغط والذي يعبر عن أسلوب مكمل للنماذج الداخلية والأنظمة الإدارية من أجل تحديد وتخصيص رأس المال حيث أن اختبارات الضغط تعمل على التحذير من الصدمات التي يمكن أن ينتج عنها خسائر ضخمة للبنك.

المطلب الرابع: أدوات ومبادئ الممارسات السليمة في إدارة المخاطر التشغيلية

أولا: أدوات إدارة المخاطر التشغيلية

ميثاق إدارة المخاطر التشغيلية الصادر في 2012 عن صندوق الاستثمار الأوربي ذكر أن المكونات الرئيسة لإطار وإدارة المخاطر التشغيلية، تدعم وتقيم وتجديد وقياس والإبلاغ عن هذه المخاطر، وأهداف لكل منهما وهي كالتالي:[1]

- **مخاطر العمليات وتقويم الرقابة:** تحديد المخاطر الكامنة في أنشطة صندوق الاستثمار الأوربي.
- **المؤشرات الرئيسية للمخاطر:** تحليل وتحديد العوامل التي يمكن اعتبارها مؤشرات داخل المنظمة لمستوى المخاطر التشغيلية؛
- **أحداث مخاطر التشغيلية:** وتتمثل في جمع وتحليل احداث هذه المخاطر، بم في ذلك تحديد السبب الرئيسي الذي أودى إلى وقوعه وتحديد خطة لمعالجته؛
- **المنتجات الجديدة والتفويضات والعمليات:** لتحديد وتقييم مسبق للمخاطر في التفويضات والمنتجات الجديدة بالنسبة للمشاريع لها تأثير على العمليات التشغيلية؛
- تنظيم دورات وبرامج توعية للمخاطر التشغيلية.

ثانيا: مبادئ الممارسات السليمة في ادارة المخاطر

أصدرت لجنة بازل لرقابة المصرفية في عام 2003 ورقة تتضمن عشرة مبادئ لمساعدة البنوك والسلطات الرقابية على تحديد أسس إدارة السلمية للمخاطر التشغيلية وقد تم تقسيم المبادئ العشرة إلى أربعة اقسام رئيسية الأول تهيئة المناخ المناسب لإدارة المخاطر، والثاني إدارة المخاطر والتحكم فيها ومراقبتها، الثالث دور السلطة الرقابية والأخير أهمية الإفصاح، حيث ساعدت هذه المبادئ في توفير الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية ومراقبتها وضبطها بفعالية وفيما يلي تلخيص لهذه المبادئ:2

1. تهيئة المناخ المناسب لإدارة المخاطر

المبدأ الأول: دور مجلس الإدارة من حيث الإلمام العام والمصداقية ومراجعة الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية يجب أن يكون مجلس الإدارة للعناصر الخاصة بالبنك والتعامل معها كفئة منفصلة يتم مراقبتها، كما يجب مراجعة واعتماد استراتيجية المخاطر التشغيلية بصفة دورية.

[1] على محبوب، مرجع سابق، ص 66.

[2] _

المبدأ الثاني: دور مجلس الإدارة في ضمان خضوع إطار ادارة المخاطر التشغيلية للتدقيق الفعال: يجب أن يضمن مجلس الإدارة بأن هيكل ادارة المخاطر التشغيلية يخضع للوظيفة التدقيق الداخلي فعالة وشاملة ومستقلة وتنفيذ من طرف موظفين أكفاء ويجب أن لا تكون وظيفة التدقيق الداخلي مسؤولة بشكل مباشر عن ادارة المخاطر التشغيلية.

المبدأ الثالث: مسؤولية الإدارة العليا في تنفيذ إطار ادارة المخاطر التشغيلية وتوفير الموارد اللازمة:

يقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولة تطبيق إطار (هيكل) ادارة المخاطر التشغيلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويجب أن يتم تطبيق الإطار بانسجام كامل على المستوى البنك ككل، وأن جميع المستويات الوظيفة تدرك مسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية كما يجب أن تتحمل الإدارة العليا مسؤولية تطوير السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنشطة وعمليات البنك وأنظمة.

2. ادارة المخاطر: تعريفها وقياسها والتحكم فيها ومراقبتها.

المبدأ الرابع: تعريف وتقييم وقياس المخاطر التشغيلية: يجب على البنوك أن تقوم بتحديد المخاطر التشغيلية الذاتية في كل أنواع المنتجات، الأنشطة والعمليات والأنظمة. كما يجب التأكد من أنه تم الأخذ بالاعتبار المخاطر التشغيلية الذاتية لكل نشاط عن طريق خطوات التقييم الملائمة وذلك قبل طرح اية منتجات وأنشطة وعمليات أو أنظمة جديدة.

المبدأ الخامس: متابعة المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية واحتمالات التعرض للخسائر المادية واعداد التقارير: يجب على البنوك أن تقوم بتحديد الإجراءات المطلوبة لقياس المخاطر التشغيلية كما يجب أن تنفذ عملية المراقبة المنتظمة لأوجه المخاطر التشغيلية والتعرض الملموس للمخاطر والإفصاح عن البيانات ذات الصلة للإدارة العليا.

ومجلس الإدارة التي تعزز بدورها اجراءات الإدارة للسيطرة على المخاطر التشغيلية.

المبدأ السادس: توفر الوسائل والإجراءات للسيطرة على المخاطر التشغيلية وتخفيضها: يجب على البنك التأكد من استمرارية تطبيق نظام المراقبة التعرض للمخاطر التشغيلية واحداث الخسائر التي تنتج عن العميات الكبيرة بحيث يجب أن توفر لدى البنك السياسات وأساليب والإجراءات التي تضبط وتخفف من حدة المخاطر التشغيلية المادية. ويجب على البنك أن يراجع بشكل دوري محددات المخاطر واستراتيجيات الضبط كما ينفي تعديل إطار المخاطر التشغيلية وفقا للاستراتيجيات المناسبة المستخدمة وبناء على استعداد البنك لتقبل المخاطر.

المبدأ السابع: توفر خطط طوارئ واستمرارية الأعمال يجب على البنك أن يضع خطط الطوارئ وذلك لضمان مقدرة للعمل بناءا على مبدأ الإستمرارية التنامي المتواصل في الأعمال والحد من الخسائر في حالة تعطل الأعمال بشكل حاد. كما يجب أن يقوم البنك بتقييم التكلفة والعائد من العمليات البديلة والاستراتيجيات الرقابية لتخفيض المخاطر.

3. دور السلطات الرقابية

المبدأ الثامن: مطالبة البنوك بتوفير إطار فعال الإدارة المخاطر التشغيلية: يجب على السلطات الرقابية أن تطلب من كافة البنوك بغض النظر عن حجمها اعداد واعتماد إطار فعال لتحديد وتقييم ورصد وضبط المخاطر التشغيلية بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسببها على أن يكون هذا الإطار جزء من منهج شامل لإدارة المخاطر بشكل عام.

المبدأ التاسع: تقييم سياسات واجراءات البنوك الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية: يجب على المراقبين أن يقوموا بشكل مباشر أو غير مباشر بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة دورية للاستراتيجيات، والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، كما يتطلب من المراقبين التأكد من وجود آلية مناسبة للتقارير وأن تكون ذات كفاءة عالية بشكل يضمن اطلاعهم وإعلامهم بالتطورات التي تحدث في البنوك.

4. أهمية الافصاح

المبدأ العاشر: الإفصاح من قبل البنك: يجب على البنك أن يقوم بإفصاح الكافي للجمهور حتى يتمكن المتعاملين في السوق المصرفية من القيام بتقييم المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها وجودة ادارتها.

المبحث الثالث: نماذج قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية.

في هذا المبحث سنقوم باستعراض أهم النماذج قياس المخاطر التشغيلية والسلامة واستقرار المالي.

المطلب الأول: نماذج ادارة المخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل

أوضح اتفاق بازل 02 أن مخاطر التشغيل هي أبرز أهم المخاطر التي تواجه البنوك، وبالتالي عليها أن تحتفظ برأسمالها لمواجهة الخسائر الناتجة عن المخاطر التشغيل. [1]

وحددت اللجنة ثلاث طرق أو أساليب مختلفة لحساب رأس المال المقابل لمخاطر التشغيلية، تتدرج في التعقد مع زيادة الحساسية للمخاطر وهي: أسلوب المؤثر الأساسي والأسلوب النمطي، وأساليب القياس المتقدمة وتركت اللجنة للبنوك حرية اختيار الأسلوب وفقا لطبيعة نشاطها وتعقد عملياتها وشجعت البنوك على استخدام الأساليب الاكثر تقدما.[2]

وفيما يلي أهم المناهج لقياس المخاطر التشغيلية الواردة في ورقة بازل الاسترشادية.

أولا: منهج المؤشر الأساسي Basicindicator Approach

يعتبر هذا المدخل الابسط فيما بين المداخل الأخرى لحساب رأس مال المقابل لمخاطر التشغيل اذا يتم تحديد رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل جزافيا. حيث يقوم هذا الأسلوب على الاحتفاظ بجزء من رأس المال لمقابلة مخاطر الشغيل يعادل نسبة مئوية ثابتة يرمز لها α (الفا) من متوسط اجمالي الدخل خلال السنوات الثلاث السابقة ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية: [3]

$$K\ BIA = \{\sum(GI1\dots n \times \alpha)\}/n$$

حيث:

K BIA: متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وفقا للأسلوب المؤشر الأساسي.

GI1…n : متوسط إجمالي الدخل السنوي خلال السنوات الثلاث السابقة ويكون موجب.

n : عدد السنوات ذات الدخل السنوي الموجب من ضمن الثلاث الأخير.

α: وحددتها اللجنة بـ 15 %

وقد عرفة اللجنة بازل اجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضاف إليه صافي الإيراد من غير الفوائد مستبعدا منه أي أرباح أو خسائر محققة من بيع الأوراق المالية وكذلك اية أرباح غير عادية، تجدر الإشارة إلى أنه في حال كأن اجمالي الدخل فيّ إحدى السنوات الثلاث بالسالب (أي خسارة) فأنها

[1]– زيد ايمن، مرجع سابق، ص 59.

[2]– فائزة لعواف، مرجع سابق، ص 129.

[3]– فائزة لعواف، مرجع سابق، ص 130.

تستثني من الاحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها اجمالي الدخل موجبا، وتعتبر هذه الطريقة ابسط المناهج لاحتساب المتطلبات الرأسمالية لمخاطر التشغيل وتكون ملائمة للبنوك التي لا تعمل على مستوى العالمي، وكذلك يمكن للبنوك التي تعمل على مستوى العالمي استخدمها والتي لا يتوفر لديها نظام إدارة مخاطر يمكنها من استخدام الطرق الأكثر تطورا.

1. تعريف مجمل الربح وفقا الإطار اتفاقية بازل2:[1]

يعرف بأنه صافي الإيراد من العوائد مقبوضات ومدفوعات مضاف اليه الإيراد بخلاف العوائد المقبوضات والمدفوعات والمقصود من التعريف:

- يكون متضمنا المخصصات؛
- يتضمن مصروفات التشغيل بما في ذلك الرسوم التي تدفع لمقدمي الخدمات الخارجيين. كما تدرج الرسوم التي تلقتها البنوك الموفرة لتلك الخدمة ضمن مجمل الربح؛
- تم استبعاد اي ارباح أو خسائر محققه من بيع أوراق ماليه (أوراق ماليه متاحه للبيع، محتفظة بها حتى خارج الاستحقاق، استثمارات في الشركات تابعة)؛
- تستبعد من أي ايرادات أو مصروفات وكذلك أي ايراد ناتج عن تعويضات التأمين.

وعليه اجمالي الربح (اجمالي الدخل) فهو يساوي:

اجمالي الربح = صافي العائد+ صافي إيردات بخلاف العائد

والجدول التالي يوضح معيار كفاية رأس مال اللازم لتغطية مخاطر التشغيلية وفق هذا المنهج

[1] علي محبوب، مرجع سابق، ص 104.

جدول رقم 01 :توضيح معيار كفاية رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية وفق المنهج الأساسي

البيان / السنة	السنة الأولى N	السنة الثانية N+1	السنة الثالثة N+2
اجمالي الربح			
متوسط اجمالي الربح لسنوات الثلاثة	(اجمالي الربح لسنة N + اجمالي الربح لسنة N+1 + اجمالي الربح لسنة N+2) /3		
الفا	15 %		
رأس مال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل	∑ الأرباح على مدار 3 سنوات × 15 % / عدد سنوات		

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانيا: المنهج المعياري Standardijed Approach

تتشابه الطريقة المعيارية مع الطريقة المؤشر الأساسي في كيفية حساب متطلبات رأس المال إلا أنها تتجنب أوجه القصور في هذه الأخيرة المتمثلة في عدم التميز بين الأنشطة المصرفية المولدة لدخل اجمالي، وإعطاء نسبة الثابت (الفا) واحدة لا تأخذ بعين اعتبار نوع الخدمة أو المنتج.

ولتلافي أوجه القصور هذه، ووفقا الأسلوب المعياري يتم تقسيم أنشطة البنك الي ثمانية خطوط أساسية business lines حيث يتم حساب متوسط مجمل الربح عن الثلاث سنوات السابقة على تاريخ احتساب لكل نوع نشاط أساسي في كل عام مضروبا في معامل يطلق عليه بيتا bete ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:[1]

متطلبات رأس المال= {(متوسط اجمالي الدخل لكل وحدة عمل) × بيتا لكل نشاط} /3

$Ktsa=\{\sum \text{years } 1-3 \max \sum GI1-8\ \beta\ 1-8\}/3$

حيث أن:

Ktsa: متطلبات رأس المال

[1] عدنان محريق، مرجع سابق، ص 176.

الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط

النسبة الثابتة (بيتا) وحددتها اللجنة بنسبة محددة لكل نشاط كما هو مبين في الجدول ادناه:

جدول رقم02: معاملات B حسب نوع النشاط

المنتجات المصرفية	معامل رأس المال
تمويل الشركات	18%
تمويل التجارة والمبيعات	18%
الخدمات المصرفية بالتجزئة	12%
الخدمات المصرفية التجارية	15%
المدفوعات والتسويات	18%
خدمات الوكالة	15%
خدمات إدارة الاصول	12%
خدمات الوساطة المالية	12%

Sorce: Basel.committee on banking superfsion.op.cit,p147.

معالجة اجمالي الدخل السالب في المنهج المعياري

قد يكون اجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل السالب (خسارة) وهذا سيؤدي إلى أن يكون متطلبات رأس المال لهذه الوحدة بالسالب أيضا، ولكن بما أنه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدات العمل الأخرى والتي تكون موجبة فأن ذلك سيكون اجمالي متطلبات رأس المال الإجمالي لوحدات العمل موجبا أما إذا كأن محصلة الدمج الدخل لكافة الوحدات سالبا فأنه يتم استبعاد هذه النسبة من الاحتساب[1]

ثالثا: منهج القياس المتقدم AMA.

بموجب هذا المنهج تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون لها عدة شركات تابعة (مجموعة مصرفية) وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عمليتها بالتطور والتعقيد باستخدام أنظمة القياس الداخلية الخاصة بها لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك لمخاطر التشغيلية واحتساب متطلبات رأس المال اللازم لموجهتها وتتميز

[1] مصطفي الصالح عبد الخالق ابو صلاح، مرجع سابق، 41.

هذه الطريقة بأنها أكثر تقدما من الطرق السابقة كما تعتبر أكثر ملائمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في البنوك ويتم حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل في هذا الأسلوب كما يلي:[1]

- تقسيم أنشطة البنك إلى خطوط الاعمال السابق ذكرها في الأسلوب المعياري (النمطي)؛
- تحديد مؤشرات التعرض للمخاطر (EI) لكل خط أعمال من قبل السلطة الرقابية ونتمثل مؤشرات التعرض لمخاطر التشغيل في: اجمالي الدخل، اجمالي الأصول، عدد العاملين، اجمالي المكافئات، عدد العمليات، قيمة العمليات، عدد الحسابات، القيمة الدفترية لأصول المادية؛
- تجميع بيانات عن إحداث الخسائر التشغيلية، كالاحتيال الداخلي، والاحتيال الخارجي، وممارسات العمالة، وامن أماكن العمل؛
- يتم حساب احتمال الخسائر الحدث والخسائر الناتجة عن حدوث الحدث من خلال البيانات التاريخية المتوافرة لدى البنك؛
- تتحدد الخسائر المتوقعة EL من حاصل ضرب EI; PE; LGE كما يلي:

$$ELij=PEij \times LGEij \times Elij$$

حيث i خط عمل وjالحدث المسبب للخطر.

- يتم تحديد متطلبات رأس المال لكل خط أعمال على حدة من خلال ضرب الخسائر المتوقعة EI في معامل معين يتم تحديده من قبل الجهات الرقابية؛
- وأخيرا تتمثل متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل في اجمالي متطلبات رأس المال KAMA لكافة الخطوط الأعمال كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$KAMA = \sum ELij,i= 1.....8\ j =1.....7$$

المطلب الثاني: نموذج Edward Altman

يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي وفي قياس الاستقرار المالي للبنوك لأن هذا النموذج يبين حالة الإعسار المالي التي من الممكن أن تواجه البنك، وذلك بالإشارة إلى أن قيمة موجودات البنك أقل من مطلوباته وبالتالي فأن البنك يقترب من الإفلاس، ويمكن تطبيق هذا النموذج على البنوك التجارية العمومية ويعبر عن هذا النموذج رياضيا بالمعادلة التالية:[2]

$$Z=0.012x1+ 0.014X2 + 0.033X3 +0.006X4+ 0.999X5$$

[1] لعراف فائزة، المداخيل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 7، 2012، ص 184.

[2] علي محبوب، مرجع سابق، ص115

حيث أن:[1]

Z: المؤشر الذي يتم بواسطة التنبؤ بالفشل المالي للمنظمة

x1: صافي رأس مال العامل/ مجموع الموجودات وهو مؤشر النشاط

X2: الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات وهو مؤشر يرتبط بسياسة الإدارة في التوزيع

X3: صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات وهو مؤشر الربحية

X4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين/مجموع المطلوبات وهو مؤشر الرفع المالي

X3 : المبيعات/مجموع الموجودات وهو مؤشر النشاط

أما المعاملات) 0.012,0.014,0.033,0.006,0.999)فهي تمثل:

أوزان متغيرات الدالة وتعني الأهمية النسبية لكل من متغيرات في النموذج:

- بموجب هذا النموذج، فإن المنشآت تصنف إلى ثلاث فئات من آجل قياس قدرتها على الإستمرارية وهذه الفئات هي:[2]

- **الفئة الأولى:** وهي فئة الوحدات القادرة على الإستمرارية) المنشآت الناجحة) وهي تلك المنشآت التي تكون فيها قيمة(z) أكبر أو تساوي 2.99
- **الفئة الثانية:** فئة المنشآت المشكوك في إمكانية استمراريتها، أي يتحمل افلاسها، وهي التي تكون فيها قيمة (z)اقل من 1.81
- **الفئة الثالثة:** وتمثل فئة المنشآت التي يصعب التنبؤ بوضعها، وهي التي تكون فيها قيمة(z) بين 1.81و2.99 ولأجل تحديد ووضعها لابد من اجراء دارسة تفضيلية لحالتها.
- ويعتبر نموذج (Edward Altman) من بين النماذج الجيدة لأجراء دراسة الفشل المالي حيث اثبت قدرته على التنبؤ بالفشل المالي بنسبة عالية قبل حدوث الإفلاس بسنة.

وفيما يلي استعراض متغيرات النموذج:[3]

[1]–الجموعي دكمه وآخرون، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية لشركة سوناطراك الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة السنة الجامعية،2017–2018–ص44–45

[2]توفيق غفصي، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أوادت التحليل المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2012/2011 ص55

[3]الجموعي دكمه وآخرون، مرجع سابق ص46–47.

X1 : مؤشر رأس المال العامل/مجموع الموجودات :

صافي رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويقيس هذا المؤشر حجم الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية خصومها أو التزاماتها قصيرة الأجل فلكما ارتفاع هذا المؤشر دل ذلك على مقدرة المنشة على الوفاء بالتزاماتها المالية العكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

X2 : مؤشر رصيد الأرباح المحتجزة/اجمالي الموجودات :

يقيس درجة اعتماد المنشأة على تمويل أصولها باستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثلة في أرباح المحتجزة فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد المنشأة على مواردها الذاتية في تمويل موجوداتها أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فأن ذلك يدل على زيادة اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها من الأصول.

X3 : مؤشر صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ اجمالي الموجودات

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة المنشأة في تشغيل أصولها لتحقيق الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على كفاءة الإدارة التشغيلية في استغلال الأصول والعكس في حالة انخفاضه.

X4 : مؤشر القيمة السوقية لحقوق المساهمين/مجموع المطلوبات

يعبر هذا المؤشر عن المدى الذي يمكن أن تنخفض فيها أصول المنشأة مقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية لأسهمها، فكلما كأن اتجاه هذا المؤشر في ارتفاع دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وبتالي يضعف تعرضها للفشل المالي والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

ويتضح أن هذا المؤشر يقيس مقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع المطلوبات بذمة المنشأة حيث تعد حقوق المساهمين هامش امأن للدائنين.

X5: المبيعات/اجمالي الموجودات

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها من اجل تحقيق إجراءات، فإن كأن هذا المؤشر مرتفع يدل على استخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، اما إذا كان منخفض فيدل على عدم استغلال الأصول الثابتة بكفاءة وينتج عنه احتمال التعرض للفشل المالي.

ويمكن إعطاء بعض تعريفات لبعض متغيرات هذا النموذج كما يلي:

رأس المال العامل :يمثل هذا المتغير في كمية السيولة المتاحة لتمويل الأنشطة اليومية بالبنك ويتم حسابه من خلال طرح المطلوبات قصيرة الأجل من السيولة النقدية [1]

الإيرادات: تمثل عادة نتيجة استغلال قبل الضريبة والفائدة

اجمالي موجودات: كافة أصول في ميزانية البنك سواء كانت أصول الثابتة أو المتداولة

اجمالي المطلوبات: كافة خصوم البنك في ميزانية البنك وبقصد به أيضا الالتزامات

اجمالي الأرباح المحتجزة:

تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات للأسباب مختلفة، وهي تمثل جزء من حقوق المساهمين التي يرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال للاستثمار داخليا ويمكن تقسيم الأرباح المحتجزة إلى الإحتياطات والمخصصات والأرباح الغير معدة للتوزيع.[2]

القيمة السوقية للبنك :(حقوق الملكية): وهي القيمة الإجمالية المسجلة في سوق الأوراق المالية لأسعار الأسهم الخاصة بالشركة، أما البنوك غير مسجلة في سوق الأوراق المالية فإن هذا المتغير يتم حسابه باعتماد القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات.[3]

القيمة الدفترية: وهي تمثل جميع خصوم في ميزانية البنك ماعدا الإحتياطات

المطلب الثالث: نموذجkida:

يعد من أهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي وأكثرها شيوعا والذي توصل اليه العالم Kida في عام 1981، والذي اعتمد على أسلوب التحليل التميزي المتعدد لاختيار. خمس نسب مالية استطاعت أن تطبق بدقة وصلت إلى90% قبل حدوث الإفلاس بالنسبة ويطبق هذا النموذج على قطاع المصارف في اغلب الأحيان ويمكن تصوير هذا النموذج بالشكل الرياضي الاتي :[4]

$$Z : 1.042x1+0.42x2+046x3+0.463x4+0.27x5$$

حيث:

Z : المؤشر الذي يتم بواسطته التنبؤ بالفشل أو عدم فشل المنظمة.

X1 : صافي الدخل / اجمالي الأصول.

---

[1]علي محبوب، مرجع سابق، ص116.

[2]توفيق غفصي، مرجع نفسه ص 55.

[3]محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية دار وائل للنشر وتوزيع الطبعة الأولى،2003، ص373.

1_ سعود علي محمد عرفة، مصطفى الشارف مبارك الجطري، استخدام نماذج كمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية العامة، دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية ، مجلة ، الاكاديمية العدد 19، يوليو،ص4-5.

X2 : اجمالي حقوق الملكية /اجمالي الالتزامات.

x3: اجمالي الأصول المتداولة /اجمالي الالتزامات المتداولة.

x4: المبيعات / اجمالي الأصول.

x5:النقدية / اجمالي الأصول.

أما النسب:1.042-0.42-0.461-0.463-0.271

تمثل أوزان المتغيرات الدالة وتعبر عن أهمية النسبية لكل متغيرات في النموذج.

حيث تقييم النتيجة إلى منطقتين:

إما أن يكون الناتج رقما موجبا والذي يشير إلى ابتعاد المنظمة عن الفشل المالي في المدى القريب، اما إذا كانت النتيجة قيمة سالبة فيدل ذلك على أن المنطقة قريبة من الفشل المالي.

خلاصة الفصل:

أن الخطر ملازم لنشاط المصرفي ولا يمكن تجنبه بكامل وإنما يجب التخفيف من حدته، وهذا لا يتحقق إلا من خلال معرفة الخطر وإدارته بطريقة علمية صحيحة، وعليه قمنا من خلال هذا الفصل بتقديم توضيح لأهم المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المصرفية بتركيز على المخاطر التشغيلية أنوعها والعوامل التي تساعد على نشاءتها وتعتبر إدارة المخاطر التشغيلية من المواضيع المستحدثة الاهتمام في مجال إدارة المخاطر البنكية التشغيلية في اتفاقيتها الثانية والثالثة حيث قامت لجنة بازل باستحداث ثلاث نماذج لقياس وتحديد المخاطر التشغيلية كما تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم نماذج الاستقرار والسلامة المالية للبنوك.

الفصل الثاني

دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية في إدارة المخاطر التشغيلية

تمهيد:

لقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري تغيرات وتحولات خلال العقود التي تلت الاستقلال فرضتها الأوضاع والظروف السائدة في كل مرحلة، فخضع بعد استكمال بنائه لإصلاحات عديدة تمت مباشرتها في فترة السبعينيات واعيد مراجعتها في السنوات الثمانيات، وذلك استجابة للتحولات الداخلية والخارجية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، ثم تعمق الإصلاح بشكل أوسع مع بداية التسعينات تماشيا مع اختيار الجزائر الاقتصاد السوق كنمط اقتصادي بديل عن الاقتصاد المخطط.

المبحث الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في إدارة المخاطر المصرفية

مر الإقتصاد الجزائري، بعد الاستقلال بعدة اختلالات استوجبت القيام بعدة إصلاحات، لعل أهمها كما يلي:

المطلب الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري قبل قانون النقد والقرض

عرفت هذه المرحلة ادخال بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمالية والتي أهمها:

أولا: اصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971:

لقد تم إقرار الإصلاح المالي لسنة 1971في اطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات وأهم ما جاء به هذا الإصلاح أنه[1]

- أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة العامة وذلك بمنحه قروض وتسبيقات بدون قيد أو شرط؛
- إنشاء المجلس الوطني للقرض كهيئة استشارية واللجنة التقنية للمؤسسات كهيئة رقابية وهذا بموجب الأمر 71-74 الصادر في 30 جوان 1971؛
- إمكانية السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال؛
- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية؛
- تم إلزام المؤسسات بفتح حسابين خاص بعمليات الاستغلال وحساب خاص بعمليات الاستثمار.

وعلى الرغم بما جاء به هذا الإصلاح وفي محاولة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، الا أنه نتج عنه عديد من المشاكل وبعض التناقضات أهمها:

- عدم التوافق بين دور القطاع المصرفي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛

[1] - توفيق غفصي، مرجع سابق، ص74.

– الصعوبات في تغطية الحقوق من طرف المؤسسات الوطنية على رغم من الوضعية المدنية اتجاه البنوك، غير أنه لها الإمكانية في أن تتحصل على قروض عن طريق السحب على المكشوف هذا مما أدى إلى التراجع عن مبادئ التي جاء بها اصلاح 1971.

ثانيا: اصلاح النقدي لـ عام1986

عاش الاقتصادي الجزائري في منتصف الثمانيات ازمة اقتصادية بسب انخفاض أسعار النفط فظهر ما يسمى بإصلاح النقدي سنة 1986. بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت1986 والذي يتعلق بنظام البنك والقرض تم ادخال تغييرات جذرية على الوضعية المصرفية من اجل ارساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي ، ومن أهم الأفكار التي تضمنها.[1]

- بموجب هذا القانون تم استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك؛
- وضع نظام البنكي على مستويين بموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، وبين نشاطات البنوك التجارية؛
- إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى؛
- إعادة الدور للمؤسسات المالية والبنوك في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الرباعي.

ثالثا: اصلاح المصرفي لسنة 1988

نجم على النقائص والعيوب المتعلقة بقانون البنك والقرض لعام 1986 واستمرار الازمة الإقتصادية قيام السلطات الجزائرية بتطبيق برنامج إصلاحي تمثل في اصدار القانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والذي نادى باستغلالية البنوك والمؤسسات المالية وتضمن ما يلي:[2]

- إعطاء استغلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد؛

[1]– خبابة عبد الله ولعراف فائزة، الاصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري قبل سنة 1990 ومضمون قانون النقد والقرض، مداخلة ضمن الملتقى الوطني: النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 1919 ص3.

[2] – كمال عايش، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 10 ،نوفمبر 2006 ص341.

- يمكن للمؤسسات القرض أن تلجا إلى الجمهور من اجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛

- تأكيد دور البنك المركزي في الاشراف على السياسة النقدية وتوجيهها.

المطلب الثاني: إصلاح النظام المصرفي على ضوء، قانون النقد والقرض

يعتبر القانون رقم90-10 الصادر في 14 افريل1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا من النصوص التشريعية الأساسية للإصلاحات، فقد حمل افكار جديدة وجملة من الاصلاحات لقانوني البنك والقرض 1988-1986

هدفه الأساسي هو إرساء قواعد اقتصاد السوق وإعادة بناء الملاءة المالية لمؤسسات الدولة والبنوك، ووضع حد لكل تدخل اداري في القطاع المصرفي.

وتتمثل أهم مبادئه في :[1]

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقة:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقة المتخذة على اساس كمي (مستويات الإنتاج) لكن قياس فعاليات الاستثمار على هذا الاساس، اثبتت نتائجه سلبية.

وقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقة والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ على اساس الاهداف النقدية والوضع النقدي السائد.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية

كأنت خزينة تلجأ غالبا إلى النظام المصرفي لتمويل نفقاتها، مما كأن يتسبب في احداث عملة جديدة، هذا الأمر ادى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية وخلق ايضا تداخلا بين اهدافها التي لا تكون دوما متجانسة وفي اطار هذا القانون الجديد لم تعد خزينة حرة في اللجوء إلى عملية الاقتراض من البنك المركزي كما كأن في السابق.

[1] بطاهر علي إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر،2006،ص155.

ج- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض

لقد تعاظم دور الخزينة العمومية في التمويل غير الميزاني للاقتصاد الوطني ويتم ذلك عبر قناة البنك الجزائري للتنمية ،وظل قطاع المصرفي يمثل مجرد منطقة عبور للأموال للمؤسسات العمومية فجاء قانون النقد والقرض لحل هذه المشكلة حيث ابعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد.

د- أنشاء سلطة نقدية وحيدة

أن قانون النقد والقرض جاء ليلغي التعداد في مراكز السلطة النقدية وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض

المطلب الثالث: إصلاحات التي جاءت بعد قانون 90-10

تبنت السلطات النقدية في الجزائر من خلال تعديلات التي تلت قانون القرض والنقد، توصيات لجنة بازل فيما يتعلق بملاء رأس المال وقواعد الحذر والالتزام بالشفافية من أجل مجابهة مخاطر النشاط المصرفي.

أولا: اتفاقية بازل1

تضمن معيار نسبة كفاية رأس المال الذي يحدد حد الأدنى من رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به البنوك لمواجهة المخاطر الائتمانية، مما أدى بنك الجزائر إلى قيامه بالزام الجميع باحترام نسبة كفاية أو ملاءة رأس المال المحدد بنسبة8% وتكون بشكل تدريجي وعلى مراحل ابتداء من 1995 حتى 1999.

ثانيا: اتفاقية بازل 2 لسنة 2004

لقد تبنت السلطات التنفيذية في الجزائر اتفاق بازل 2 وذلك من خلال[1]

- الأمر المتعلق بإدارة ورقابة بنك الجزائر رقم 01/01 المعدل والمتم لأحكام القانون 90-10 الصادر 27/02/2001 ؛
- الأمر الذي يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية رقم 02-03 حيث تم طرح المخاطر التشغيلية لأول مرة على مستوى بنك الجزائر.

[1]- أنظر: الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري المعدل لقأنون90-10 المؤرخ في14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض .

- الأمر المتعلق بالنقد والقرض رقم 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 والذي يهدف إلى مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي وإخضاع النظام الجزائري إلى قواعد ومعايير بنكية عالمية خاصة بعد ازمة التي عرفتها البنوك وفي مقدمتها بنك الخليفة .

ثالثا: اتفاقية بازل 3 لسنة 2014

قام مجلس النقد والقرض بتطبيق جزء من التوصيات التي نصت عليها اتفاقية بازل 3 حيث أصدر بنك الجزائر بموجب هذا الاتفاق ثلاثة أنظمة تضمنت ما يلي:[1]

-**تحديد نسبة الملاءة:** حيث تم الزام البنوك يتطبق نسبة للملاءة مقدارها 9.5%

- يجب أن تغطي كل المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق من الأموال الخاصة بنسبة على الأقل 7%؛
- تتكون أموال القانونية من أموال الخاصة التكميلية والأموال الخاصة القاعدية؛ [2]
- تحديد نسبة الأموال الخاصة اللازمة لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة15%؛
- تحديد القواعد واليات التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية التقيد بها في مجال تقسيم المخاطر؛
- يسمح للبنوك والمؤسسات المالية أن تحوز على مساهمات وفق الشروط والحدود المنصوص عليها في المواد من المادة 9 إلى المادة 22 والتي يجب أن لا تتجاوز 15% لكل مساهمة من الأموال الخاصة القانونية 60% لمجموع المساهمات من الأموال الخاصة القانونية.
- تصنيف الحقوق والالتزامات بالتوقيع البنوك وتكوين المؤونات عليها [3] .

المبحث الثاني: لمحة عن البنوك محل الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بتقديم نظرة عامة حول كل من البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام.

[1]– الجريدة الرسمية لجمهور الجزائري العدد 56 1ذي الحجة 1435هـ الموافق ل 25 سبتمبر، 2014 ص21–22.

[2]– المادة 8 من نظام رقم 14–01 المؤرخ في 16 فبراير 2014.

[3]– أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 56 مرجع سابق ص23–34.

المطلب الأول: تقديم بنك الوطني الجزائري (BNA)

أولاً : تعريف بالبنك (BNA)

أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة:[1]

ومن أهم وظائفه جمع الودائع ومنح القروض قصيرة الاجل ،وتبعا لمبدأ التخصيص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي، والتجمعات المهنية للاسترداد (R.P.I) ، والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.[2]

ثانيا: منتجات بنك BNA

يقوم البنك بتوفير مجموعة من المنتجات تتمثل في:[3]

1- **قروض استغلال:** التي تعبر عن احتياجات المؤسسة في إكمال عملية الإنتاج من أمثلها تسهيلات الصندوق؛

2- **قروض استثمار:** وهي قروض تمنح بهدف تحويل نشاطات الاستثمار، وهي نوعان قروض متوسطة الاجل وقروض طويلة الأجل.

3- **الصيرفة الاسلامية:** ويعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك من بين البنوك عمومية الذي يتخصص في أنتاج هذا النوع وهذا بترخيص من بنك الجزائر حيث تحصل بنك BNA في 30 جويلية 2020 على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية وأهم هذه المنتجات هي:

حساب الصك الإسلامي، الحساب الجاري الاسلامي ،حساب الادخار الاسلامي.

[1]- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992،ص156.

[2]- طاهر لطرش، مرجع سابق، ص189.

[3]- عطا لله صابرة، مسايرة المشاريع، مداخلة ضمن الندوة التكوينية لفائدة طلبة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، قسم العلوم المالية والمحاسبة وبمساهمة العديد من المؤسسات العمومية والاقتصادية، جامعة المسيلة في 11ماي 2022.

ثالثا : الإنجازات لبنك الوطني الجزائري خلال 2020

تميزت سنة 2020بسياق اجتماعي واقتصادي وصحي خاص، حيث كأن للإجراءات الوقائية المتخذة ضد أنتشار جائحة كورونا كوفيد 19 تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني ونشاطات مختلف القطاعات والمتعاملين الاقتصاديين.

الانتشار التدريجي لهذه الأزمة أجبر البنك على اتخاذ تدابير لاحتواء الآثار والحد من انتشارها، ومواصلة نشاطاته وذلك بالقيام بما يلي:

-افتتاح احدى عشر(11) فضاء رقميا؛

-اثراء عرض النقدية ووسائل الدفع الالكتروني بإطلاق منتجات وخدمات حديثة ومريحة مثل: بطاقة الاعمال البنكية-بطاقة التوفير البنكية-رسائل الرقم السري المتغير -الرسائل النصية القصيرة-وعلى هذا النحو، فقد بلغ اجمالي عدد البطاقات البنكية 278315بطاقة،وهو ما يمثل نموا قدره43596 بطاقة جديدة مقارنة بالسنة المالية 2019؛

-خلال السنة المالية 2020 كأن البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي يحصل على ترخيص من بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الاسلامية حيث تم توسيع نشاطها إلى 64 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني؛[1]

رابعا : كفاءة بنك BNA في إدارة المخاطر التشغيلية

لقد أتاحت سياسة إدارة المخاطر التشغيلية لبنك **BNA** محافظة على هذا الأخير على أداءه مالي وهذا من خلال إتباع الإجراءات المتخذة في إدارة المخاطر والتي من أهمها:[2]

1- قيام البنك بإجراءات التكوين والمراقبة الموجهة لفائدة موظفيه حيث بلغ عدد الموظفين المدربين نهاية السنة المالية 2018 حوالي2572 عاملا أي ما يناهز 50.28%.

2- التحديث السنوي للالتزام بالقواعد الاحترازية للجنة بازل؛

[1]- التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري، متاح على الرابط: https://www.bna.dz/images/pdf/BNA_Brochure_-final.pdf تاريخ التحميل2022/03/26 على الساعة 22:44.

[2]- التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري مرجع نفسه.

3- اعداد التقرير السنوي عن تسيير المخاطر وإرساله إلى بنك الجزائر؛

4- الامتثال التعليمات بنك الجزائر بخصوص القوانين المعمول والتي تتعلق بإدارة المخاطر؛

5- اختيار منهج المؤشر الأساسي للمتطلبات رأس المال لقياس المخاطر التشغيلية؛

6- تعزيز نظام مراقبة العمليات التي تتجاوز العتبة المحددة مسبقا والمراقبة الدائمة للتدفقات الكبرى؛

7-ارسال 21 تقرير أنجز في اطار المراقبة الدائمة إلى المديرية العامة.

المطلب الثاني: تقديم مصرف السلام الجزائر [1]

أولا: تعريف مصرف السلام

مصرف السلام الجزائر ،بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا الاحكام الشريعة الاسلامية في كافة تعاملاته، وتم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة أنطلق نشاط المصرف في 20 أكتوبر 2008، تتكون شبكته حاليا من 18 فرعا موزعا على التراب الوطني.

ثانيا: نشاطات مصرف السلام لعام 2020

لقد شهد عام2020 في مصرف السلام الجزائر و بالرغم من الظروف المترتبة عن الاغلاق الكلي والجزئي المقرر من السلطات ،موصلة النشاط واطلاق العديد من المشاريع الهامة تضاف إلى سجل إنجازاته والتي شملت كافة المجالات وجميع القطاعات التشغيلية وقد انعكست هذه الإنجازات في التطور الملحوظ لكافة المنتجات وفيما يلي نورد نشاط المصرف لعام 2020.

1- قيام مجلس إدارة البنك تعين هيئات إدارية التالية

- **لجنة التدقيق:** تضطلع اللجنة بعدة مهام أهمها التوجيه والاشراف على نشاط الرقابة والتدقيق في المصرف وكذا التأكد من مدى التزام المصرف بتعليمات بنك الجزائر.

[1] التقريرالسنوي المصرف السلام لعام متاح على الرابط:-https:/www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport-annul asba2020ARpdf تاريخ الاطلاع 2022/04/21على الساعة 12:09

- **لجنة التمويلات** : ويمكن مهامها في وضع السياسة الائتمانية للمصرف وشروط منح التسهيلات والضمانات ومراجعة السياسات الائتمانية وكذا البت في مجموعة من ملفات التمويل .
- **هيئة الفتوى والرقابة الشرعية** :حيث تقوم الهيئة بتوجيبه نشاطات المصرف ومراقبتها و الإشراف عليها التأكد من التزام إدارة المصرف بإحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2- تطوير منهجية معيارية لإدارة الاستراتيجية وتتمثل في اعتماد الأداء المتوازن الجديدة ووضعها حيز التنفيذ خلال عام 2020.

3- اجراء فحص النشاط التمويلي لجميع فروع التجارية كما تم فحص نشاط إدارة التجارة الخارجية ومدى توافقه مع متطلبات الشرعية.

4- تعزيز نظام الرقابي والبلوغ به لمستوى عالمي من الكفاءة والفاعلية ومتابعة تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة من طرف مجلس الإدارة وفق خطة التدقيق السنوية المعتمد من طرف لجنة التدقيق.

ثالثا: المخاطر التي يتعرض لها مصرف السلام وألية إدارتها

1- مخاطر التمويلات

يقوم المصرف بوضع سياسة مخاطر التمويلات بهدف ضبط المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان، وقد تم خلال سنة 2020 مراجعة تصنيف 680 متعامل ذات صلة حيث تم تصنيعهم حسب مستوى المخاطر وحسب قطاع النشاط وحسب المنطقة الجغرافية هذا تصنيف يسمح بمتابعة مختلف بمستوى التركيزات.

2- المخاطر التشغيل: تشمل المهام الأساسية في عملية إدارة المخاطر تحديد وقياس المخاطر التشغيلية وهذا عن طريق التقييم الذاتي للمخاطر لكل مهنة على مستوى المصرف.

3- اختبارات الضغط المتعلقة بالسيولة والائتمان : بهدف تحديد مستوى قدرة المصرف على الصمود امام المخاطر ولتقييم مستوى الضعف تم اجراء تمرين اختبار الضغط خاص بالسيولة وبالائتمان وكأنت نتائج الاختبار المتمثلة في مؤشر الملاءة ومؤشر السيولة كأنت كلها حسنة وممتثلة للمعايير

رابعا-كفاءة مصرف السلام في إدارة المخاطر التشغيلية

قام مصرف السلام الجزائر خلال سنة 2020 باعتماد جملة من السياسات والتي تنظم وتؤطر إدارة المخاطر التشغيلية كما يلي:

-تحديد الاطار العام للمخاطر التشغيلية وتنظيم ادارتها ومسؤوليات مختلف هياكل المصرف؛

- اعداد خريطة للمخاطر حسب النشاط حيث تم رصد 60 نشاطا تم تجميعها في 6 مهن كبرى (التسيير، الدعم، التزامات العمليات المحلية، العمليات الدولية وتقنيات المعلومات)؛

- تأسيس قاعدة بيانات للحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية واعتماد برنامج لتسيير المخاطر التشغيلية؛

- مراقبة فعالة وإصدار التقارير وقد تم تسجيل 78حدث تشغيلي سنة 2020 على مستوى قاعد الاحداث المصرف؛

- الامتثال الكامل بالقوانين واللوائح وفقا للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات المصرف؛

- القيام بدورات تدريبية للموظفين حيث تم تنظيم 45 دورة تدريبية من بينها 42 دورة تدريبية خارجية ودورة تدريبية واحدة داخلية في الصيرفة الإسلامية.

المبحث الثالث: تحليل بيانات القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة

سوف نعالج في هذا المبحث تطبيق إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية من خلال أساليب القياس التالية.

المطلب الأول: أسلوب المؤشر الأساسي

في الفصل السابق تم التعرف إلى هذا المؤشر وعلى طريقة حسابه وهذا بموجب المعادلة التالية:

$$K\ BIA = \{\sum(GI1\dots n \times \alpha)\}/n$$

ويمكن توضيح هاته المعادلة اكثر كما يلي:

(مجموع اجمالي الدخل لسنوات الثلاث/3)*الفا

حيث:

الفا: حددتها للجنة بازل ب:15%

اجمالي الدخل : ناتج الصافي لسنة المالية من جدول حساب النتائج

الجدول رقم 03: يوضح متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيلية وفق أسلوب المؤشر أساسي في بنك BNA **الوحدة :(بألف دينار جزائري)**

السنوات	2018	2019	2020
اجمالي الدخل	35832184	19064194	19064194
متوسط الدخل لثلاث سنوات	24653524		
الفا	15%		
رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل	3698028,60		

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لبنك BNA

الجدول رقم 04 : يوضح متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيلية وفق المؤشر الأساسي في مصرف السلام **الوحدة: (بألف دينار جزائري)**

السنوات	2018	2019	2020
اجمالي الدخل	335966	4007410	3069188
الفا	15%		
متوسط الدخل لثلاث سنوات	3470854,68		
رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل	520628,20		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لمصرف السلام.

من الجدول رقم 03 والجدول 04:

نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري BNA أرباحه اكبر من أرباح مصرف السلام وبالتالي فأن متطلبات رأس المال الذي يوجهه بمواجهة المخاطر التشغيلية في بنك BNA تقارب أو تفوق الأرباح التي يحصل عليها مصرف السلام، وهنا يمكننا القول أن البنوك العمومية اكثر ربحية من البنوك الخاصة بالتالي فأن متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية للبنوك العمومية يعادل الربح الصافي أو يفوقه للبنوك الخاصة في الجزائر.

المطلب الثاني: أسلوب المعياري

هو الآخر تم التعرف عليه في الفصل السابق وعرفنا أن هاته الطريقة تتشابه مع طريقة المؤشر الأساسي في كيفية حساب متطلبات رأس المال الموجهة لمقابلة مخاطر التشغيل غير أنه في الطريقة المعيارية يتم تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط مع إعطاء النسبة الثابتة (الفا) لكل خط.

حيث يتم ضرب اجمالي الربح عن ثلاث سنوات سابقة لكل نوع نشاط على حدة في معامل (الفا) لكل نوع نشاط لنحصل على المتطلبات رأس المال لكل خط وبعملية جمع متطلبات رأس المال لكل الخطوط أو الأنشطة وقسمتها على العدد ثلاثة نحصل على المتطلبات رأس المال اللازم للمخاطر التشغيلية.

وفيما يلي توضيح اجمالي الربح لكل نشاط:

- **نشاط اعمال الاستثمارات :** يتمثل في أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع مباشرة من جدول حساب النتائج.
- **نشاط خدمات المصرفية بالتجزئة :** تمثل فرق بين فوائد ونواتج مماثلة وفوائد واعباء مماثلة
- **نشاط تمويل الشركات :**أرباح وخسائر صافية على أصول المالية المملوكة لغرض التعامل مباشرة مع جدول حساب النتائج
- **نشاط المدفوعات السنويات :** تمثل الفرق بين عمولات على نواتج وعمولات على الأعباء
- **نشاط خدمات الوكالة :** مباشرة من حساب نتائج وتمثل ارباح أو حسابات صافية على الأصول المالية أخرى
- **نشاط خدمات إدارة اصول:** مباشرة من حساب نتائج تمثل رسوم للأنشطة أخرى
- **نشاط خدمات الوساطة المالية:** مباشرة من حساب نتائج تمثل نواتج النشاطات أخرى

الجدول رقم 05 معيار كفاية رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية وفق الأسلوب المعياري في بنك BNA

الوحدة: ألف دينار جزائري

أنشطة	معامل B	2018		2019		2020		مجموع رأس المال للأعوام الثلاث
		اجمالي الربح 1	متطلبات رأس المال لعام2018 B*1=2	احمالي الربح 3	متطبات رأس المال لعام2019 B *3=4	اجمالي الربح 5	متطلبات رأس المال لعام 2020 B *5=6	
تمويل هيكلة الشركات	18%	–	–	–	–	–	–	–
اعمال استثمارات	18%	571993	10295,74	723344	130201,92	723344	130201,92	363362,58
الخدمات المصرفية بالتجزئة	12%	**4851005**	**582120,6**	**6527681**	**783321,72**	**6310654**	**757278,48**	**2122720,92**

تمويل الشركات	15%	**50**	**7.5**	**1**	**0.15**	**1**	**0.15**	**7.8**
المدفوعات السنويات	18%	**2054928**	**369887,04**	**2137076**	**384673,68**	**221501 9**	**398703.42**	**1153264,14**
خدمات الوكالة	15%	–	–	–	–	–	–	–
خدمات إدارة أصول	12%	–	–	–	–	–	–	–
خ الوساطة المالية	12%	236307	28356,84	339396	40727,52	339396	40727,52	109811,88
اجمالي الأنشطة	–	–	**1164209,68**	-	**11460822,99**	-	**1033149153**	**33434782,2**
متطلبيات رأس المال المقابل لمواجهة المخاطر التشغيلية								11144927,4

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد إلى القوائم المالية للبنك BNA.

من خلال الجدول رقم 05ومن خلال الأنشطة التي تقوم بها بنك BNA نلاحظ اهتمام البنك على الخدمات المصرفية بالتجزئة أي الخدمات التي تتضمن الإقراض والايداع الخاص، المدفوعات والتسويات التي تتضمن المقايضة والتسويات إلى جانب تحويل الأموال، المدفوعات وتحصيل خدمات الوساطة المالية والذي على أساسه يركز البنك عينة الدراسة على أهم هذه الأنشطة والتي من خلالها تم حساب متطلبات رأس المال اللازم بمواجهة المخاطر التشغيلية.

الجدول رقم 06: معيار كفاءة رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية أسلوب المعياري في مصرف السلام

الوحدة (بالف دينار جزائري)

أنشطة	معامل B	2018		2019		2020		مجموع
		اجمالي الربح 1	معطيات رأس المال لعام2018 B*1=2	احمالي الربح 3	معطيات رأس المال لعام2019 B *3=4	اجمالي الربح 5	معطيات رأس المال لعام 2020 B *5=6	رأس المال للاعوام الثلاث
تمويل هيكلة الشركات	18%	–	–	–	–	–	–	–
اعمال استثمارات	18%	–	–	–	–	–	–	–
خ المصرفية بالتجزئة	12%	4851005	582120,6	6527681	783321,72	6310654	757278,48	2122720,92
تمويل شركات	15%	–	–	–	–	–	–	–
المدفوعات السنويات	18%	2072148	372986,64	2609846	469772,28	1363826	245488,68	1088247,6
خدمات الوكالة	15%	–	–	11031	1654,65	5	0.75	1655,4
خ إدارة أصول	12%	–	–	–	–	–	–	–
خ الوساطة المالية	12%	92504	11100,48	89386	10726,032	26629	3195,48	25022,28
اجمالي الأنشطة	–							3237646,2
متضليات رأس المال المقابل بمواجهة المخاطر التشغيلية								1079215,4

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على القوائم المالية لمصر ف السلام.

من خلال الجدول رقم 06:

ومن خلال الأنشطة التي يقوم بها مصرف السلام وبما أنه مصرف يقدم خدمات ومنتجات إسلامية تتوافق مع الشريعة نجد أن هناك مجموعة من الأنشطة لا يقوم البنك بها مثل :تمويل الشركات ،اعمال الاستثمارات

تمويل هيكلة الشركات ،ويركز المصرف على أنشطة التي تتوافق ومبادئ المصارف الإسلامية مثل الخدمات المصرفية بالتجزئة، مدفوعات والتسويات المقاصة وتحويل الأموال، كما نلاحظ بأنه على البنوك العمومية توفر متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر اكبر من البنوك الخاصة نتيجة لحجم الأنشطة التي تمارسها.

جدول رقم 07: مقارنة بين أساليب قياس المخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية في البنوك عينة الدراسة.

الوحدة: الف دينار جزائري

البنوك عينة الدراسة	أسلوب المؤشر الأساسي	المنهج المعياري
BNA	3698028,60	1114492,4
مصرف السلام	520628,20	1079215,4

المصدر: من اعداد الطلبان

من خلال الجدول رقم 07: والذي يوضح لنا مقارنة بين أسلوب القياس المؤشر الأساسي والمنهج المعياري لحساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية في البنوك عينة الدراسة نلاحظ أن متطلبات رأس المال هي مرتفعة في المنهج المعياري مقارنة بمتطلبات رأس المال بالنسبة لأسلوب المنهج الأساسي غير أن معظم البنوك التجارية عمومية كأنت أو خاصة والعاملة في الجزائر تعتبر المؤشر الأساسي هو أسلوب الأمثل لتطبيقه، وذلك لبساطته وسهولة العمل به في حساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية هذا من جهة ومن جهة أخرى لانخفاض في نسبة رأس المال اللازم لتغطية هذا النوع من المخاطر .

المطلب الثالث : نموذجEDWARD ALTMAN

تم تعريف عليه في الفصل السابق اذا يعتبر هذا النموذج تعديلا لنموذج**ALTMAN** الذي تم وضعه عام 1968 وهو من أهم النماذج المستخدمة في قياس الاستقرار المالي للبنوك ويعبر عن هذا النموذج رياضيا بالمعادلة التالية :

$$Z=0.0012(x1)+0.014(x2)+0.033(x3)+0.006(x4)+0.999(x5)$$

Z= المؤشر الذي يتم بواسطته التنبؤ بالفشل المالي للمنظمة

X1=رأس المال إلى اجمالي الأصول

X2=الأرباح المحتجزة إلى اجمالي الأصول

X3=الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى اجمالي الأصول

X4=القيمة السوقية تحقق الملكية إلى القيمة الدفترية الإجمالي المطلوبات .

X5= اجمالي المبيعات إلى مجموع الأصول،

وتحليل النتائج (z)يكون كما يلي :

Z>2.99 : منشاة ناجحة مع قدرتها على الاستمرارية

1.81<**Z**<2.99 : المنشأة فاشلة من الصعب التنبؤ بمستقبلها .

Z<1.81 منشاة فاشلة ويتحمل افلاسها .

ملاحظة: يمكن إعطاء بعض توضيحات عن مؤشرات القياس التالية :

في حساب رأس المال العامل ونظرا لعدم توفر لدينا المعطيات حول الحسابات الفرعية فلقد اعتبرنا أصول المتداولة في ميزانية البنك تمثل جميع أصول ماعدا أصول ثابتة المادية واصول الثابتة الغير المادية كما اعتبرنا الخصوم المتداولة كل من ديون تجاه الهيئات المالية، ديون اتجاه الزبائن، ديون ممثلة بورقة مالية، الضرائب الجارية، الضرائب المؤجلة، خصوم أخرى، حسابات التسوية..

كما تم اعتبار كل من :

- ارباح المحتجزة تمثل الاحتياطات مباشرة من جدول حساب النتائج؛
- اجمالي المبيعات تمثل ناتج استغلال مباشرة من جدول حساب النتائج؛
- القيمة السوقية تمثل في البنك القيمة الدفترية؛
- القيمة الدفترية تمثل اجمالي الخصوم ماعد الاحتياطات؛
- **النقدية:** تمثل في البنك المركز، الخزينة. ومراكز البريدية؛
- الربح قبل الفوائد والضرائب يمثل ناتج قبل الضريبة من حسابات النتائج؛
- التزامات المتداولة تمثل خصوم المتداولة.

وفي ما يلي نستعرض هذا النموذج للبنوك عينة الدراسة من خلال الجداول توضيحية التالية:

جدول رقم 08: كيفية حساب (Z) لنموذج Altman في بنك BNA الوحدة: ألف دينار جزائري

السنة	رأس المال العامل	أرباح محتجزة	أرباح قبل الفوائد	القيمة السوقية	اجمالي المبيعات	لجمالي الأصول
2016	365170666	155567323	43890376	2687803855	43890376	2843371178
2017	569383694	178987219	41364507	2649646053	41364507	2828633272
2018	611667999	90573966	50036273	2991725384	50036273	3082299350
2019	636045157	114406150	28369379	3377576818	28369379	3491982968
2020	654861730	123470345	28369379	33168000527	28369379	3440270872
المتغير x	X1	X2	X3	X4	X5	
2016	**0.128428771**	**0.054712281**	**0.015436035**	**0.945287719**	**0.015436035**	
2017	**0.201292865**	**0.063276926**	**0.014623496**	**0.936723074**	**0.014623496**	
2018	**0.98445358**	**0.029385195**	**0.016233424**	**0.970614805**	**0.016233424**	
2019	**0.182144404**	**0.032762517**	**0.008124146**	**0.967237483**	**0.008124146**	
2020	**0.190351793**	**0.035889716**	**0.008246263**	**0.964110284**	**0.008246263**	
المتغير x ضرب وزن المتغير	0.012X1	0.014X2	0.033X3	0.006X4	0.999X5	Z(score) بالنسبة المؤية
2016	0.001541145	0.000765972	0.000509389	0.005671726	0.015436035	2.39%
2017	0.002415514	0.000885877	0.000482575	0.005620338	0.014623496	2.40%
2018	0.002381344	0.000411393	0.000535703	0.005823689	0.016233424	2.53%
2019	0.002185733	0.000458675	0.000268097	0.005803425	0.008124146	1.68%
2020	0.002284222	0.000502456	0.000272127	0.005784662	0.008246263	1.70%

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج EXEL

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 الخاص ببنك bna أن نموذج Edward ALtman لم يستطبع أن يتنبا بما سيكون عليه بنك bna خلال السنوات الثلاثة 2016-2017-2018 حيث كأنت كل قيم z خلال هذه

الفترة تقع ضمن المنطقة الرمادي(1.81< z<2.99والتي تعتبر كمؤسسات فاشلة من الصعب تحديد وضيعتها ،اما بخصوص السنتين 2019-2020 فأن معدل z-score هو تحت المعدل الطبيعي والذي قدر ب1.68 بالمئة و 1.70بالمئة على التوالي والتي تعتبر كمنشآت فاشلة يتجمل افلاسها وهذا نتيجة لانخفاض في اجمالي المبيعات والارتفاع في أرباح المحتجزة .

جدول رقم 09 كيفية حساب (Z)لنموذج Altmanفي المصرف السلام الوحدة: ألف دينار جزائري

السنة	رأس المال العامل	أرباح محتجزة	أرباح قبل الفوائد	القيمة السوقية	اجمالي المبيعات	لجمالي الأصول
2016	12919294	43013447	1505386	15381000	1502284	53103919
2017	13836609	5381433	1627885	16562000	1627885	85775329
2018	14053030	4820009	3335966	17305000	3335966	110109059
2019	15718392	904791	5451423	19012000	5346675	131018967
2020	15674520	1331052	4154137	18900000	4150351	162625776
قيم المتغير	X1	X2	X3	X4	X5	
2016	0.24328325	0.080998674	0.028347927	0.28963964	0.028289513	
2017	0.161312223	0.062738704	0.018978476	0.193085823	0.018978476	
2018	0.127628282	0.043774863	0.030296926	0.157162364	0.030296926	
2019	0.119970355	0.006905802	0.041607892	0.145108761	0.040808404	
2020	0.096383983	0.008184754	0.025544149	0.116217739	0.025520868	
المتغيرx ضرب وزن المتغير	0.012X1	0.014X2	0.033X3	0.006X4	0.999X5	Z(score) بالنسبة المئوية
2016	0.002919399	0.001133981	0.000935482	0.001737838	0.28289513	Z=3.50%
2017	0.001935747	0.000878342	0.00062629	0.001158515	0.018978476	Z=2.35%

2018	0.001531539	0.000612848	0.000999799	0.000942974	0.030296926	Z=3.43%
2019	0.001439644	0.000096681	0.00137306	0.000870653	0.040808404	Z=4.45%
2020	0.001156608	0.000114587	0.000842957	0.000697306	0.25520868	Z=2.83%

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام.

من خلال الجدول 09 الخاص بمصرف السلام وفقا لنموذج edward altman ظهرت النتائج التمييزية لمعدل zscore أن مصرف السلام ضمن المنطقة الامنة 2.99ا< Z وهذا من خلال السنوات الثلاث 2016-2018-2019 فهو يعتبر بنك ناجح مع قدرته على استمرارية أما بخصوص السنتين 2017-2020 فأنموذج edwad altman لم يستطيع تحديد وضعية البنك و التنبؤ بمستقبله حيث كأنت قيم Z خلال هذه الفترة تقع ضمن المنطقة الرمادية والتي تعتبر المنشآت فاشلة ومن الصعب تحديد وضعيتها ويرجع انخفاض هذا المؤشر في هاتين السنتين بالأساس لانخفاض في القيمة المؤشرات مع ارتفاع في أرباح المحتجزة.

الجدول رقم 10 نموذج Edward Altman للبنوك محل الدراسة الوحدة: نسبة المئوية

السنوات / البنوك	BNA	مصرف السلام
Z-SCORE 2016	2.39%	3.50%
Z-SCORE 2017	2.46%	2.35%
Z-SCORE 2018	2.53%	3.43%
Z-SCORE 2019	1.68%	4.45%
Z-SCORE 2020	1.70%	2.83%

المصدر: من إعداد الطالبتان.

نلاحظ من خلال الجدول 10: الذي هو عبارة عن ملخص لنتائج قياس الاستقرار المالي للبنوك عينة الدارسة أن مؤشر الاستقرار المالي الخاص بمصرف السلام يظهر أن المصرف ضمن المنطقة الامنة ويمكن اعتباره من البنوك ناجحة مع قدرته على الاستمرار غير أنه في السنين2017و2020 لم يستطع مؤشر Z Score :من خلال مؤشر الخاص لبنك أن هذا المؤشر لم يستطيع تحديد وضعية البنك لسنوات الثلاث

2016 -2017-2018 والتي تعتبر كمؤسسات فاشلة من الصعب التنبؤ بمستقبلها. اما خلال السنتين 2019 -2020 فأن مؤشر(Z)هو تحت المعدل الطبيعي والتي تعتبر منشآت فاشلة يحتمل افلاسها.

المطلب الرابع: نموذج كيدا kida

هو الآخر تم التطرق اليه في الفصل السابق وعرفنا أنه يعتبر من النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام1981، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع وهذا بموجب المعادلة التالية:

$$Z=1.042x1+0.42x2+0.461+.0463x4+0.27x5$$

فاذا كأنت نتيجة اختيار المشروع وفق هذا النموذج إيجابية يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي أما اذا كأنت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي.

المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي:

x1: صافي الدخل /إجمالي الأصول

x2: حقوق الملكية /اجمالي الالتزامات

X3: الأصول السائلة/الالتزامات المتداولة

X4: المبيعات/اجمالي الأصول

X5: النقدية/اجمالي الأصول

الجدول رقم 11 كيفية حساب (z) لنموذج Kida لبنك bna

الوحدة: ألف دينار جزائري

السنة	صافي الدخل	حقوق الملكية	أصول المتداولة	المبيعات	النقدية	التزامات المتداولة	اجمالي الاصول
2016	**103558825**	**2687803855**	**2822049145**	**43890376**	**305734845**	**2456878479**	**2843371178**
2017	**78281823**	**2649646053**	**2806701117**	**50036273**	**298863421**	**2237317423**	**2828633272**

2018	**95704941**	**2991725384**	**3059523100**	**50036273**	**337316817**	**2447855101**	**3082299350**
2019	**94076648**	**3377576818**	**3469197575**	**28369379**	**431208241**	**2833152418**	**3491982968**
2020	**94076648**	**3316800527**	**3417215418**	**28369379**	**204207936**	**2762353688**	**3440270872**
المتغير X	**X1**	**X2**	**X3**	**X4**	**X5**	-	-
2016	**0.036421142**	**0.945287719**	**1.148631961**	**0.015436035**	**0.107525478**	-	-
2017	**0.027674787**	**0.936723074**	**1.254493926**	**0.014623496**	**0.105656475**	-	-
2018	**0.031049853**	**0.970614805**	**1.249879169**	**0.016233424**	**0.109436748**	-	-
2019	**0.026940752**	**0.967237483**	**1.224500861**	**0.008124146**	**0.123485207**	-	-
2020	**0.02734571**	**0.964110284**	**1.237066576**	**0.008246263**	**0.059358098**	-	-
وزن المتغير	**1.042**	**0.42**	**0.46**	**0.463**	**0.27**	**Z(score)**	-
2016	**0.03795083**	**0.397020842**	**0.528370702**	**0.007146884**	**0.029031879**	Z=0.999521137	-
2017	**0.028837128**	**0.393423691**	**0.577067206**	**0.0067706779**	**0.028527248**	Z=1034625952	-
2018	**0.032353947**	**0.407658218**	**0.574944418**	**0.007516075**	**0.029547922**	Z=1.05202058	-
2019	**0.028072264**	**0.406239743**	**0.563270396**	**0.00376148**	**0.033341006**	Z=0.628445145	-
2020	**0.028494229**	**0.404926319**	**0.569050625**	**0.00381802**	**0.016026686**	Z=1.02231588	-

المصدر : اعداد الطالبتان

من خلال الجدول رقم 11 الخاص ببنك BNA نلاحظ أن نموذج Kidaعلى عكس نموذج Edward Altman استطاع التنبؤ بما سيكون عليه بنك BNA خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 حيث كأنت كل قيم (z) خلال هاته الفترة موجبة وهذا اما يدفع بالقول أن البنك BNA بعيد عن مؤشرات الفشل المالي .

الجدول 12: كيفية حساب z لنموذج kida لمصرف السلام .

	صافي الدخل	حقوق الملكية	أصول المتدأولة	المبيعات	النقدية	التزامات المتدأولة	اجمالي الاصول
2016	2769196	15381000	50042814	1502284	18923368	37123520	53103919
2017	3989527	16562000	82423779	1627885	3484656	68587170	857775329
2018	7015658	17305000	106083458	3335966	27980262	92030428	110109059
2019	9226913	19012000	126047329	5346675	127584242	110328937	131018967
2020	7701109	18900000	157563012	4150351	53600804	141888492	162625776
المتغير X	X1	X2	X3	X4	X5	-	-
2016	0.052146735	0.28963964	1.348008325	0.028289513	0.356345979	-	-
2017	0.046511358	0.193085823	1.20173757	0.018978476	0.406252665	-	-
2018	0.063715539	0.157162364	1.152699822	0.030296926	0.254114078	-	-
2019	0.070424254	0.145108761	1.142468444	0.040808404	0.21053625	-	-
2020	0.047354787	0.116217739	1.110470693	0.025520868	0.329595992	-	-
وزن المتغير	1.042	0.42	0.46	0.463	0.27	Z(score)	-
2016	0.054336898	0.121648649	0.620083829	0.013098044	0.096213414	0.905380835	-
2017	0.048464835	0.081096046	0.552799282	0.008787034	0.10968822	0.0800835416	-
2018	0.066391591	0.066008193	0.530241918	0.014027477	0.068610801	0.74527998	-
2019	0.073382073	0.06094568	0.525535484	0.018894291	0.056844788	0.735602315	-
2020	0.049343688	0.04881145	0.510816519	0.011816162	0.088990918	0.709778737	-

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على برنامج Exel

من خلال الجدول رقم 12 الخاص لمصرف السلام نلاحظ أن النتائج التميزية لنموذج KIDA تبين أن كل قيم z خلال الفترة من 2016 إلى 2020 هي موجبة وهذا يدل على أن المصرف بعيدا عن مؤشرات الفشل المالي.

كما يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج التي تستخدم للتنبؤ بالفشل المالي وفي قياس الاستقرار المالي للبنوك.

جدول 13: ملخص لنتائج نماذج : Edward and Kida في البنوك عينة الدارسة .

الوحدة: نسبة مئوية

البنك	نتيجة التنبؤ	2020	2019	2018	2017	2016	قيمة z للنموذج
BNA	لا يمكن التنبؤ بمستقبل البنك	%1.70	%1.68	%2.53	%2.4	%2.39	Edward Altman
	النتائج موجبة ويدل ذلك على ابتعاد البنك عن الفشل المالي	102.23%	62.84%	105.20%	103.34%	99.95%	KIDA
مصرف السلام	المصرف بعيد عن الفشل المالي	2.83%	4.43%	3.34%	2.35%	3.50%	Edward Altman
	ابتعاد البنك عن الفشل المالي	70.67%	73.56%	74.52%	80.08%	90.53%	KIDA

المصدر: من اعداد الطالبتان

جدول 13يوضح النتائج السابقة للنموذجين، والتي تدفع باتجاه قبول قرض الدراسة القاض بعدم وجود توافق بين كل من نموذج Altman و Kida بالنسبة لبنك BNA والتوافق كأن فقط ببين نموذجي في بنك السلام بالنسبة لسنوات 2016 -2018 -2019 -واختلاف بين النموذجين بالنسبة للسنتين 2017 – 2020 .

خلاصة الفصل:

حتى لا يكون العمل النظري معزولا عن الواقع التطبيقي قمنا بتقديم دراسة تطبيقية لمعرفة واقع إدارة المخاطر التشغيلية والتعرف على أساليب قياسها لعينة من البنوك التجارية ،حيث تناولنا في المبحث الأول إصلاحات بنك الجزائر في إدارة المخاطر المصرفية اما المبحث الثاني فقد قمنا بتقديم نظرة عامة حول البنوك عينة دراسة كما قمنا أيضا في المبحث الثالث و الأخير من هذا الفصل بتحليل مؤشرات القياس للمخاطر التشغيلية للبنوك عينة الدراسة .

الخـــاتمــة

الخاتمة:

يمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وادارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها وهذا لا يتحقق الا بوجود ادارة للمخاطر، كما تعد ادارة المخاطر التشغيلية من المواضيع المستحدثة اهتمام خصوصا بعد تطرق لجنة بازل الدولية إلى المخاطر التشغيلية في اتفاقيتها الثانية التي عززت الشروط الازمة لمعدل كفاية رأس المال كما قامت باستحداث ثلاث مناهج لقياس وتحديد المخاطر التشغيلية يتعلق الأمر بمنهج المؤشر الأساسي، منهج المعياري، منهج القياس المتقدم، كما قامت اللجنة بإضافة مبادئ خاصة بتطبيق عمليات الرقابة السليمة على المخاطر التشغيلية في اتفاقياتها الثالثة.

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: توصلنا من خلال الدراسة إلى اثبات صحة الفرضية القائلة، يتوفر لدى البنوك التجارية الجزائرية الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق أساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل: المنهج المؤشر الأساسي ،منهج القياس المتقدم.

الفرضية الثانية: كما أننا قد توصلنا من خلال الدراسة إلى اثبات صحة الفرضية والتي مفادها أن كل البنوك التجارية الجزائرية عمومية كانت أو خاصة توظف منهجية واحدة الإدارة المخاطر التشغيلية والمتمثلة في منهج المؤشر الأساسي.

الفرضية الثالثة: كما أننا توصلنا من خلال الدراسة إلى عدم اثبات الفرضية التي تنص على:

تهتم البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق المبادئ الخاصة بإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية وفق لما جاءت به اتفاقية بازل 2 في بنك الوطني الجزائري وهدا راجع إلى الطابع العمومي للبنوك الجزائرية وغياب المنافسة جعلها لا تولي اهتمام كاف بإدارة المخاطر التشغيلية ولا تجعلها من ضمن أولويات لكن يمكن إثبات الفرضية في مصرف السلام فمن خلال هده الدراسة لاحظنا أنه هناك تطبيق تدريجي وبشكل محدود لهده المبادئ في مصرف السلام الجزائر.

الفرضية الرابعة: كما تمكنا ايضا من خلال الدراسة إلى اثبات الفرضية أن القواعد الاحترازية التي وضعها بنك الجزائر صالحة لتطبيق غير أنها غير كافية في ظل التطورات الحاصلة.

ثانيا: نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هده الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتعرض البنوك التجارية الجزائرية لأنواع عدة من المخاطر التشغيلية وفقا لتعدد مصادرها ويعد العنصر البشري في صدارة هده المصادر؛
- معظم البنوك التجارية التقليدية أو الاسلامية العاملة في الجزائر تعتبر المؤشر الأساسي هو الأسلوب الامثل لتطبيقه ودالك لبساطته وسهولة العمل به في احتساب رأس المال الازم لمواجهة المخاطر التشغيلية؛
- الطابع العمومي للبنوك الجزائرية وغياب المنافسة جعلها لا تولي اهتمام كاف بإدارة المخاطر التشغيلية؛
- هناك تحديات كبيرة تواجه مصرف السلام الجزائر عند تقديميه منتجات جديدة تتوافق مع احكام التشريعية؛
- لا يمكن استخدام نموذج Edward Altman لقياس الاستقرار المالي للبنوك في بيئة المصارف التجارية العمومية الجزائرية حيث وضعت كل القيم Z مستقبل البنك في المنطقة الرمادية التي يصعب فيها التنبؤ بمستقبل البنك؛
- يكمن استخدام النموذج Edward Altman في مصرف السلام الجزائر حيث اغلب قيم z تشير إلى استقرار المالي للمصرف وبعده عن الفشل المالي؛
- يمكن استخدام نموذج kida لقياس الاستقرار المالي للبنوك في بيئة المصارف التجارية الجزائرية التقليدية والاسلامية حيث كأنت كل القيم z تشير إلى الاستقرار المالي لكل من بنك الوطني الجزائري ومصرف السلام الجزائر.

ثالثا: التوصيات

وبناء على النتائج نوصي البنوك التجارية الجزائرية بما يلي:

– العمل على ترسيخ الوعي لدى الإدارة العليا والعاملين بالبنك بتطبيق الممارسات ومبادئ السليمة التي جاءت بها الاتفاقية بازل 2 في مجال الإدارة المخاطر التشغيلية من أجل السيطرة والتحكم في هذه المخاطر؛

– ضرورة قيام البنوك التجارية الجزائرية بالتطوير في أساليب القياس وعدم اعتمادها على مؤشر واحد وهو مؤشر الأسلوب المعياري؛

– الاهتمام بالعنصر البشري وتوفير دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات للموظفين في مجال ادارة المخاطر

– توفير كوادر بشرية مؤهلة للعمل المصرفي الاسلامي؛

– للتنبؤ بمستقبل البنك يمكن للمصارف التجارية الجزائرية اعتماد نموذج kida كونه يعزز ثقه المستثمرين بالمعلومات المالية المعبرة عن النتائج الأعمال.

رابعا: افاق الدراسة

إن الحديث عن المخاطر التشغيلية وتقيميها في بيئة تتميز بتطور وزيادة الادوات المالية الجديدة يعتبر امر معقد ومن جهة اخرى طبيعة هدا النوع من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها كونها ترتبط بالأخطاء البشرية أو بالتقنية المستخدمة والتي تعتبر في تطور مستمر وعليه فأن موضوع ادارة المخاطر يضم العديد من الجوانب الجديرة بالدراسة والبحث مستقبلا والتي تقترحها كإشكاليات لبحوث مستقبلة نذكر منها:

- طرق تطوير النظام المصرفي الجزائري لمواجهة مخاطر التشغيل؛
- أثر الحوكمة في افصاح عن المخاطر التشغيلية؛
- مدى تطبيق اتفاق بازل 2 لحد من مخاطر التشغيلية.

قـــائمـــة المراجـــع

قائمة المراجـــــع:

أولا: الكتب باللغة العربية:

1. ريس عبد الحق وأخرون، دور البنوك الاجنبية في تمويل الاقتصاد و تقيم أدائها من حيث العائد و المخاطر، الطبعة الأولي مكتبة الوفاء القانونية، مصر،2014.
2. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية دار وائل للنشر وتوزيع الطبعة الأولى،2003.
3. فائزة لعراق، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، مع اشارة الازمة الاقتصادية سنة2008، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2017، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
4. سمير الخطيب، قياس وادارة المخاطر بالبنوك منشأة المعارف، الطبعة02، الاسكندرية، مصر، 2008.
5. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.
6. شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر البنكية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2016/2012.
7. طارق عبد العال حماد، إدارة مخاطر الافراد إدارات شركات بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2008.
8. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية،2015.
9. عبد السلام محمد خميس، محمد عبد الوهاب، الغزاوي، نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية، نظرية تحليلية استطلاعية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولي، 2014.
10. فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2012.
11. فهمي مصطفي الشح، التحليل المالي، الطبعة الأولي، بدون نشر، رام الله فلسطين، 2008.
12. محمد احمد النسي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولي،، دون دار نشر، 2012.
13. محمد سليمان الأشقر، بحوث فقهية في قضايا معاصرة، دار النفائس، الطبعة الأولي، عمان، الأردن، 1998.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1. ايمن بن سيراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
2. توفيق غفصي، تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من خلال أوادت التحليل المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2012/2011.

3. حياة نجار، أدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2014/2013.
4. خضراوي نعيمة، ادارة المخاطر البنكية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص نقود والتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.
5. الجموعي دكمه وآخرون، التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية لشركة سوناطراك الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة السنة الجامعية،2017-2018.
6. بطاهر علي إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر،2006.
7. زيد ايمن، محاضرات في مقياس الاستراتيجية المالية وحوكمة البنوك، موجهة لطلبة ماستر02 ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2021.2022.
8. على محبوب، استخدام هندسة المالية لحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2020.
9. لعروسي قرين الزهرة، دور إدارة المخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.
10. محمودي مليك، إدارة المخاطر المالية (دروس موجهة للطلبة الماستر)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2021/2020،

ثالثا: المجلات الدورية

1. أحمد غنيم، الازمات المصرفية والمالية الاسباب الناتجة العلاج، القاهرة، 2005.
2. بن علي بلعزو، استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات، مجلة الباحث، العدد07، 2009، 2010، جامعة الشلف، الجزائر.
3. حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل مراد، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد63، العدد05، سوريا، 2014.
4. زناقي البشير ومعارفي محمد، أثر اليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، دراسة استطلاعية بفرع البنوك العاملة بعين تموشنت مجلة البديل الاستراتيجي. 2018، العدد الأول، المجلد الخامس، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.
5. سعود علي محمد عرفة، مصطفى الشارف مبارك الجطري، استخدام نماذج كمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية العامة، دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية ، مجلة ، الاكاديمية العدد 19، يوليو.

6. عائشة بوقلمينة، سليمان بلعور، واقع مخاطر التشغيل بالبنوك مع الاشارة الي حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 07، الجزائر، 2017.
7. فائزة لعراف، المداخل الحديثة لقياس وادارة المخاطر التشغيلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 7، 2012.
8. فخاري فارق، سعيدي يحي، تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الاعمال البنكية وفقا لقرارات لجنة بازل الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
9. في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، العدد4، اكتوبر 2019.
10. كمال عايش، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 10 ،نوفمبر 2006.
11. محبوب على، سنوسى علي، إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية مصرف السلام نموذجا، مجلة الدراسات والابحاث، المجلة العربية.
12. محريق عدنان، أساليب قياس مخاطر التشغيل وفقا لاتفاق بازل 2، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي–العدد8– المجلد3.
13. محمودي مليك، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2018، العدد 02، المجلد 11، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
14. خبابة عبد الله ولعراف فائزة، الاصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري قبل سنة 1990 ومضمون قانون النقد والقرض، مداخلة ضمن الملتقى الوطني: النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 1919.
15. لعراف فائزة، المداخيل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 7، 2012.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1. عطا لله صابرة، مسايرة المشاريع، مداخلة ضمن الندوة التكوينية لفائدة طلبة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، قسم العلوم المالية والمحاسبة وبمساهمة العديد من المؤسسات العمومية والاقتصادية، جامعة المسيلة في 11ماي 2022.
2. غائب عوض الرفاعي، فيصل صادق، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 18.16 أفريل 2007.

خامسا: القوانين والتقارير

1. الأمر رقم 01–01 المؤرخ في 27 فيفري المعدل لقأنون90–10 المؤرخ في14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
2. الجريدة الرسمية لجمهور الجزائري العدد 56 1ذي الحجة 1435هـ الموافق ل 25 سبتمبر، 2014 .

3. المادة 8 من نظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1. التقرير السنوي لبنك الوطني الجزائري، متاح على الرابط:
https://www.bna.dz/images/pdf/BNA_Brochure_-final.pdf تاريخ التحميل2022/03/26 على الساعة 22:44.
2. التقرير السنوي المصرف السلام لعام متاح على الرابط:
https:/www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport-annul-asba2020AR pdf تاريخ الاطلاع 2022/04/21على الساعة 12:09.

الملاحق

البيانات المالية 2020

حساب النتائج بالف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2020	2019
1	+ أرباح من التمويل	1.4	7 668 908	7 502 667
2	تصنيف الموجودات في الأرباح	2.4	1 358 344	1 064 986
3	+ عمولات (أرباح)	1.4	1 463 478	2 826 854
4	– عمولات (أعباء)	2.4	99 652	217 008
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المتاجرة			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			
7	+ تواريخ النشاطات الأخرى	1.4	26 629	89 386
8	– أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**7 701 169**	**9 226 913**
10	– أعباء إستغلال عامة	3.4	2 372 872	2 628 798
11	– مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	395 015	312 367
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**		**4 933 222**	**6 285 748**
13	– مخصصات المؤونات و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 122 593	1 167 153
14	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على المستحقات المطفأة المهتلكة		339 722	228 080
15	**نتائج الإستغلال**		**4 150 351**	**5 346 675**
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	5	11 031
17	+ العناصر غير العادية (إيرادات)	8.4	3 781	93 717
18	– العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**4 154 137**	**5 451 423**
20	– ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 084 969	1 444 013
21	**النتائج الصافي للسنة المالية ***	**10.4**	**3 069 188**	**4 007 410**

* بما فيه أرباح مجتمعة بمبلغ : 2 26 Ot ألف دينار جزائري

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

البيانات المالية 2020

حساب النتائج بالف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2020	2019
1 + أرباح من التمويل	1.4	7 668 998	7 592 667
2 نصيب الموظفين في الأرباح	2.4	1 358 344	1 066 986
3 + عمولات (أرباح)	1.4	1 463 478	2 826 854
4 – عمولات (أعباء)	2.4	99 652	217 008
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المتاجرة			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + تواتج النشاطات الأخرى	1.4	26 629	89 386
8 – أعباء النشاطات الأخرى			
9 الناتج البنكي		**7 701 109**	**9 226 913**
10 – أعباء إستغلال عامة	3.4	2 372 872	2 628 798
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	395 015	312 367
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**4 933 222**	**6 285 748**
13 – مخصصات المؤونات و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 122 593	1 167 153
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على المستحقات الملغاة المهتلكة		339 722	228 080
15 ناتج الإستغلال		**4 150 351**	**5 346 675**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	5	11 031
17 + العناصر غير العادية (أرباح)	8.4	3 781	93 717
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**4 154 137**	**5 451 423**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 084 949	1 444 013
21 النتائج الصافي للسنة المالية *	**10.4**	**3 069 188**	**4 007 410**

* بما فيه أرباح مجتمعة بمبلغ : 26 Ol ألف دينار جزائري

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

البيانات المالية 2018

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2018	2017
1	+ أرباح رقم الأعمال	3.4	5 446 529	3 329 913
2	± تغيرات المخزونات من الأرباح	3.4	565 517	207 918
3	- مشتريات (أعباء)	3.4	2 081 278	947 652
4	- خدمات (أعباء)	3.4	9 130	6 140
5	+ أو - أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المحوزة لغرض المتاجرة			
6	+ أو - أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	3.4	92 804	17 529
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**7 815 658**	**3 989 527**
10	- أعباء استغلال عامة	3.4	2 370 923	1 561 925
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	4.4	276 733	237 544
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**		**4 468 002**	**2 170 058**
13	- مخصصات للمؤونات، خسائر القيمة و للمستحقات غير القابلة للاسترداد	3.4	1 897 266	1 426 456
14	+/- استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على المستحقات المشطوبة	6.4	65 230	484 283
15	**نتائج الاستغلال**		**3 335 966**	**1 227 885**
16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	- العناصر غير العادية (نواتج)			
18	+ العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**نتائج قبل الضريبة**		**3 335 966**	**1 227 885**
20	- ضرائب على النتائج وما يعادلها	3.4	917 951	336 639
21	**النتائج الصافي للسنة المالية**	**8.4**	**2 418 015**	**1 891 246**

2.6. خارج الميزانية

الأصول	2020	2019
الالتزامات المحتملة	889 979 668	1 080 875 830
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	9 829 990	8 153 474
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	501 179 842	668 134 134
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	97 217 813	105 886 843
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	281 594 997	295 801 415
التزامات أخرى ممنوحة		
التزامات ممنوح عليها	865 897 325	852 575 372
التزامات التمويل الممنوح عليها من الهيئات المالية		
التزامات الضمان الممنوح عليها من الهيئات المالية	319 991 748	287 279 799
التزامات أخرى ممنوح عليها	545 905 575	565 295 573

3.6. مشتقات القائم

الأصول	2020	2019
+ موالد و توابع معادلة	134 401 439	139 568 456
- موالد وأعباء معادلة	- 93 550 439	- 43 691 575
+ مصوفات (توالي)	3 241 709	3 153 579
- مصوفات (أعباء)	- 28 691	- 16 502

+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المسلوبة تغيرض التعامل	1	1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	722 344	722 344
+ توابع المشاطف الأخرى	330 395	339 399
- مصوفات الأنشطة الأخرى	-	-
صافي الدخل المصرفي	94 676 660	94 078 668
- أعباء استغلال عامة	- 21 756 434	- 21 758 434
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية والمعنوية	- 1 029 087	- 1 029 087
الناتج الإجمالي للاستغلال	71 791 147	71 791 147
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 37 280 334	- 37 268 334
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على المستحقات الدائنة المهتلكة	44 044 588	44 044 588
ناتج الاستغلال	28 368 379	28 368 379
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+ العناصر غير العادية (توالي)		
- العناصر غير العادية (أعباء)		
ناتج قبل الضريبة	28 368 379	28 368 379
ضرائب على الناتج وما يعادلها	- 9 305 155	- 9 305 155
الناتج الصافي للسنة المالية	19 064 194	19 064 194

أعدت البيانات المالية بآلاف الدينار الجزائري حسب متطلبات الإفصاح
الصادرة عن البنك المركزي
(1 دولار = 115.19 دج بتاريخ 2017/12/31)

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الإيضاح	2018	2017
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية	3.2	27 580 262	34 846 436
2	أصول مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة			
3	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح			
4	مستحقات على مؤسسات مالية	2.2	276 872	848 213
5	تسهيلات للزبائن	3.2	75 339 986	45 454 481
6	أصول مالية محتفظ بها إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية-الأصول	4.2	31 254	26 386
8	الضرائب المؤجلة-الأصول	5.2	123 897	61 739
9	أصول أخرى	6.2	1 185 225	335 675
10	حسابات التسوية	7.2	384 440	262 280
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المستثمر فيها	8.2	12 300	12 000
12	التثبيتات المعنوية	9.2	739 302	576 198
13	الأصول الثابتة العينية	10.2	5 539 365	3 315 923
14	الأصول الثابتة غير الجارية	11.2	86 236	35 627
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		110 889 859	85 775 329

1.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	305 734 845	298 863 421	337 316 817
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	238	250	270
أصول مالية جاهزة للبيع	788 082 331	265 053 415	379 543 232
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	166 797 057	277 338 267	407 271 144
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	194 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 929 186	11 176 286	10 145 906
الضرائب المؤجلة - الأصول	715 320	611 969	691 309
أصول أخرى	78 034 835	38 681 034	28 926 710
حسابات التسوية	49 986 094	75 010 175	51 160 554
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	22 813 283	23 741 477	23 761 261
عقارات استثمارية			
	.	.	.
الأصول الثابتة المادية	21 150 516	21 791 299	22 680 606
الأصول الثابتة غير المادية	171 517	140 856	95 644
فارق الحيازة			
مجموع الأصول	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350

البيانات المالية

الخصوم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
البنك المركزي	340 355 168	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	158 992 098	243 452 166
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739	1 982 925 888
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533	18 685 076
الضرائب الجارية - خصوم	12 418 096	11 273 229	14 282 865
الضرائب المؤجلة - خصوم	535 633	536 812	537 377
خصوم أخرى	140 671 583	110 962 924	117 077 585
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088	70 894 144
مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء	38 172 236	30 045 156	30 088 761
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات	-		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054	108 112 786
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000	208 002 425
رأس المال	41 600 000	41 600 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219	90 573 966
فارق التقييم	6 155 252 (-)	5 169 755 (-)	7 991 301 (-)
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	31 419 896	29 986 747	35 832 184
مجموع الخصوم	**2 843 371 178**	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**162 625 776**	**131 018 967**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2016	2015
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	18 923 368	15 851 680
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	210 776	83 177
5 تمويل الزبائن	3.2	29 377 096	21 268 340
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	12 754	199 910
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	53 056	14 804
9 أصول أخرى	6.2	946 118	179 282
10 حسابات التسوية	7.2	152 581	182 070
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	357 065	
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 000 787	2 697 882
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	60 318	88 062
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**53 103 919**	**40 575 207**

1.6.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2018	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	337 316 817	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	270	256
أصول مالية جاهزة للبيع	379 543 232	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	407 271 144	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 806 662 078	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 145 906	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	691 309	751 736
أصول أخرى	28 926 710	56 972 992
حسابات التسوية	51 160 554	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	23 761 261	27 620 374
عقارات استثمارية		
الأصول الثابتة المادية	22 680 606	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	95 644	86 689
فارق الحيازة		-
اجمالي الأصول	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

الأصول	2018	2019
البنك المركزي	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	243 452 166	454 327 409
ديون تجاه الزبائن	1 982 925 888	2 103 524 686
ديون ممثلة بورقة مالية	18 685 076	22 641 228
الضرائب الجارية - خصوم	14 282 865	9 365 385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 377	537 603
خصوم أخرى	117 077 585	139 136 132
حسابات التسوية	70 894 144	103 619 975
مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء	30 088 761	32 089 934
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	108 112 786	119 836 510
ديون تابعة	208 002 425	207 485 319
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	90 573 966	114 406 150
فارق التقييم	-7 991 301	(3 876 986)
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289
(-/+) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(-/+) نتيجة السنة المالية	35 832 184	19 064 195
مجموع الخصوم	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

1.6 الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2018	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	337 316 817	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	270	256
أصول مالية جاهزة للبيع	379 543 232	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	407 271 144	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 806 662 078	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 145 906	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	691 309	751 736
أصول أخرى	28 926 710	56 972 992
حسابات التسوية	51 160 554	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	23 761 261	27 620 374
عقارات استثمارية		
الأصول الثابتة المادية	22 680 606	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	95 644	86 689
فارق الحيازة		-
اجمالي الأصول	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

الأصول	2018	2019
البنك المركزي	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	243 452 166	454 327 409
ديون تجاه الزبائن	1 982 925 888	2 103 524 686
ديون ممثلة بورقة مالية	18 685 076	22 641 228
الضرائب الجارية - خصوم	14 282 865	9 365 385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 377	537 603
خصوم أخرى	117 077 585	139 136 132
حسابات التسوية	70 894 144	103 619 975
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	30 088 761	32 089 934
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	108 112 786	119 836 510
ديون تابعة	208 002 425	207 485 319
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	90 573 966	114 406 150
فارق التقييم	-7 991 301	(3 876 986)
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289
(-/+) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(-/+) نتيجة السنة المالية	35 832 184	19 064 195
مجموع الخصوم	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2016	2015
1 + أرباح و نواتج التشغيل	1.4	2 261 997	1 758 252
2 نصيب المودعين في الأرباح	2.4	205 547	125 930
3 + عمولات (نواتج)	3.4	717 907	584 807
4 - عمولات (أعباء)	4.4	5 083	2 880
5 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى			35
8 - أعباء النشاطات الأخرى	5.4	78	
9 الناتج البنكي		**2 769 196**	**2 214 284**
10 - أعباء إستغلال عامة	6.4	1 365 471	915 333
11 - مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	7.4	225 787	201 686
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**1 177 938**	**1 097 265**
13 - مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	8.4	344 379	803 866
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهلكة	9.4	668 725	183 981
15 ناتج الإستغلال		**1 502 284**	**477 380**
16 +/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17 + العناصر غير العادية (نواتج)	10.4	3 102	
18 - العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**1 505 386**	**477 380**
20 - ضرائب على النتائج و ما يماثلها	11.4	425 300	176 023
21 الناتج الصافي للسنة المالية	12.4	**1 080 086**	**301 357**

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

جدول التدفقات النقدية بالدينار الجزائري

	الإيضاح	2016	2015
1	نتائج قبل الضريبة	1 505 386	477 380
2	+/- مخصصات صافية للإهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	225 787	201 686
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى		
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات لخسائر القيمة الأخرى	- 324 346	619 885
5	+/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الإستثمار		
6	+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل		
7	+/- حركات أخرى	- 140 942	- 310 425
8	**=إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن النّاتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى**	- 239 501	511 146
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية	- 200 000	
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن	1 014 609	3 844 824
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية	1 145 000	229 100
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية		
13	- الضرائب المدفوعة	- 43 196	- 334 931
14	**=انخفاض/(ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من أنشطة التشغيل**	1 916 413	3 738 993
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن الأنشطة التشغيلية (أ)**	3 182 298	4 727 519
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية بما فيها المساهمات		
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة	-35 422	
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية	- 153 004	-110 888
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الإستثمار (ب)**	- 188 426	- 110 888
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين		

26

الخصوم	الإيضاح	2020	2019
1 البنك المركزي			
2 ودائع الهيئات المالية	12.2	69 462	116 778
3 ودائع الزبائن	13.2	110 488 355	84 671 904
4 سندات الاستثمار	14.2	22 759 613	19 119 923
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	191 328	686 076
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 645 762	2 527 178
8 حسابات التسوية	17.2	2 733 972	3 207 078
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	317 626	354 911
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 519 418	1 322 918
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	15 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	1 331 052	904 791
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-500 000	-900 000
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		3 069 188	4 007 410
مجموع الخصوم		**162 625 776**	**131 018 967**

3.6. حسابات النتائج (بالاف الدينار الجزائري)

الأصول	2018	2019
+ فوائد و نواتج مماثلة	138 968 599	139 568 406
- فوائد وأعباء مماثلة	-46 126 936	- 48 691 575
+ عمولات (نواتج)	2 111 057	2 153 578
- عمولات (اعباء)	-56 129	- 16 502

+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	50	1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	571 993	723 344
+ نواتج النشاطات الأخرى	236 307	339 396
- رسوم للأنشطة الأخرى		-
صافي الدخل المصرفي	**95 704 941**	**94 076 048**
- أعباء استغلال عامة	-20 548 066	- 21 756 434
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	-1 556 861	- 1 529 087
الناتج الإجمالي للاستغلال	**73 600 014**	**70 791 147**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-45 566 838	- 87 266 334
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	22 003 097	44 844 566
نتائج الاستغلال	**50 036 273**	**28 369 379**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+ العناصر غير العادية (نواتج)		
- العناصر غير العادية (أعباء)		
نتائج قبل الضريبة	**50 036 273**	**28 369 379**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-14 204 089	- 9 305 185
النتائج الصافي للسنة المالية	**35 832 184**	**19 064 194**

البيانات المالية 2018

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الإيضاح	2018	2017
1	البنك المركزي			
2	التزامات تجاه البنوك المالية	12.2	53 031	15 996
3	التزامات تجاه الزبائن	13.2	70 615 294	53 717 182
4	التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	14 816 207	10 925 029
5	الضرائب الجارية-خصوم	15.2	746 507	136 039
6	الضرائب المرجلة-خصوم			
7	خصوم اخرى	16.2	1 817 870	1 407 383
8	حسابات التسوية	17.2	3 501 519	2 385 541
9	مؤونات للعطلة للمخاطر والأعباء	18.2	308 180	74 375
10	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال مخصصة للمخاطر المصرفية العامة	19.2	945 502	551 105
12	ديون كتبعة			
13	رأس المال		10 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	20.2	4 820 009	5 381 433
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	21.2	66 925	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		2 418 015	1 181 246
	مجموع الخصوم		110 109 059	85 775 329

1.6. الميزانية (بالأف الدينار الجزائري)

الأصول	2020	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	204 207 936	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	248	256
أصول مالية جاهزة للبيع	413 426 493	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	523 239 376	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	2 117 718 812	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 820	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	8 428 662	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	1 008 872	751 736
أصول أخرى	47 818 018	56 972 992
حسابات التسوية	55 834 995	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	31 488 186	27 620 374
عقارات استثمارية		
الأصول الثابتة المادية	22 961 112	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	94 342	86 689
فارق الحيازة	-	-
اجمالي الأصول	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

الأصول	2020	2019
البنك المركزي	50 000 000	-
ديون تجاه الهيئات المالية	564 645 009	454 327 409
ديون تجاه الزبائن	1 901 513 860	2 103 524 686
ديون ممثلة بورقة مالية	28 606 720	22 641 228
الضرائب الجارية - خصوم	5 357 323	9 365 385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 553	537 603
خصوم أخرى	109 956 773	139 136 132
حسابات التسوية	101 736 450	103 619 975
مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء	33 705 906	32 089 934
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	117 796 216	119 836 510
ديون تابعة	205 672 488	207 485 319
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	123 470 345	114 406 150
فارق التقييم	4 404 218	(3 876 986)
فارق إعادة التقييم	14 117 206	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	23 047 665	19 064 195
مجموع الخصوم	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع واقع إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، مع دراسة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف و على واقع إدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية وكيفية احتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة هذا النوع من المخاطر حسب متطلبات معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل لرقابة المصرفية جوان 2004، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الجزائرية تتعرض للعديد من المخاطر التشغيلية ويمثل العنصر البشري المصدر الرئيسي لهذا النوع من المخاطر، كما أن معظم البنوك الجزائرية تعتبر المؤشر الأساسي هو أسلوب الأمثل لتطبيقه في احتساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية وذلك لبساطته وسهولة العمل به من جهة ومن جهة أخرى لانخفاض في نسبة رأس المال اللازم للتغطية هذا النوع من المخاطر.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر التشغيلية، البنوك التجارية، مخاطر التشغيل،

Abstract:

This study dealt with the subject of the reality of operational risk management in commercial banks, with a study of a sample of Algerian commercial banks. The capital issued by the Basel Committee on Banking Supervision in June 2004. The study concluded that Algerian commercial banks are exposed to many operational risks, and the human element represents the main source of this type of risk, and most Algerian banks consider the main indicator is the optimal method for its application in calculating capital. Necessary to face operational risks due to its simplicity and ease of work on the one hand, and on the other hand, due to the low percentage of capital required to cover this type of risk.

Keywords: Operational risk management, commercial banks, operational risk,